

قضايا علم الترجمة وإشكالياته

QUESTIONS ET PROBLÉMATIQUES DE LA TRADUCTOLOGIE

لقد طرح علماء الترجمة عددا من "القضايا" بطريقة متواترة ودائمة، وهذا واضح من خلال تعدد الدراسات النقدية المتعلقة بهذه القضايا، وراء تنوع وجهات النظر، ويوضح العرض التالي الطابع المركزي لبعض التساؤلات في التأمل الترجمي، وهو يهدف إلى تقديم حصيلة لعدد من المواقف النظرية والعملية.

وأما "الإشكاليات"، فإنها تحيل إلى بعض المقترحات التي أثارت النقاش لدى علماء الترجمة؛ لأنها كانت تثير مشكلة على الصعيد المنهجي، وليس فقط من وجهة نظر مفهومية. إن هذه الإشكاليات عديدة وتطورية: "إنها تتعلق بتيارات ومقاربات شائعة في وقت معين. وقد توقفت عند بعض أكثر هذه الإشكاليات إثارة للجدل.

(١) "المعنى"

إن قضية المعنى مركزية في علم الترجمة. يركز غارنييه (Garnier 1985: 37) على الطابع التوافقي لأهميتها: "هناك لدى معظم المؤلفين توافق كبير جدا حول قضية أولية المعنى في عملية الترجمة".

وهكذا يجعل كل من فيني وداربلنت (Vinay et Darbelnet 1985: 37) من المعنى أساس كل فعل ترجمي: "إننا نكرر قولنا إن المترجم ينطلق من المعنى، ويقوم بكل عمليات النقل ضمن المجال الدلالي".

وبالمثل، يركز نايدا (Nida 1964: 19) على تفوق المعنى: "ينبغي تفضيل المعنى على الأشكال الأسلوبية" (١، ١) "المعنى" لدى نايدا

يولي نايدا في كتابه من أجل علم للترجمة^(١) (١٩٦٤) أهمية خاصة لمسألة المعنى، إذ أنه يخصص لها ما لا يقل عن ثلاثة فصول. يميز نايدا، بعد إثبات أن "المعنى يتم التعبير عنه من خلال اللغة بوصفها نظاما للتواصل"، بين ثلاثة أنماط من المعنى (Nida 1964: 30):

- ١- "المعنى المرجعي": الذي يميز فيه "الظرفي" من "السلوكي".
 - ٢- المعنى "اللغوي": الذي يميز فيه "اللغوي" من "غير اللغوي".
 - ٣- المعنى "الانفعالي": الذي يميز فيه "العضواني" من "غير العضواني".
- ويتوقف نايدا عند ثلاثة مستويات دراسية للمعنى: المستوى الدلالي، والمستوى التركيبي، والمستوى البراغماتي. وقد تناول غارنييه أيضا هذه المستويات ووضحها (Garnier 1985: 40) مميزا خمسة أنماط بدلا من ثلاثة: المعنى المرجعي، والمعنى العلائقي، والمعنى السياقي، والمعنى الظرفي، والمعنى الانفعالي.

معنى "المعنى"

يعد ياكوبسون Jakobson أول من تناول مسألة "المعنى" من وجهة نظر ترجمية، والترجمة من نظام سيميائي إلى نظام سيميائي آخر. يعرف ياكوبسون في

مقاله حول "الجوانب اللسانية في الترجمة" (Jakonson 1963, trad. N. Ruwet) المعنى بواسطة الـ *signum* والـ *signatum*. وقد تمت ترجمة هاتين الكلمتين المقترضتين من علم الكلام إلى الفرنسية بكلمة *signe* (علامة) وكلمة *signifié* (مدلول)، امتدادا للمصطلح السوسوري (*signifiant/signifié* الدال / المدلول).

تكمّن إحدى مزايا ترجمة روفيه Ruwet في تجانس مصطلحها، ولكن اختيار المعادلات يثير مشكلة هنا: هل تصح ترجمة "There is no signatum without signum" بعبارة "Il n'y a pas de signifié sans signe"، أي "ليس هناك مدلول من دون علامة"؟ إنها قضية اختيار: كان بوسع المترجم في الواقع الإبقاء على الكلمتين الأصليتين في الفرنسية، والقول "Il n'y a pas de signatum sans signum"، ولكنه فضل استخدام مصطلح أكثر شيوعاً ومقترضاً من سوسور. إن هذا الخيار الترجمي يقوم على التأويل الشخصي، ويبدو، إذا ما عدنا للوراء، قابلاً للمناقشة كلياً: لا جرم أن معنى الشاهد أكثر وضوحاً بالنسبة إلى القارئ الفرنسي، ولكن إذا كان المترجم يريد أن تكون معادلاته امتداداً للمصطلح السوسوري، فإنه كان بوسعهِ أيضاً ترجمة الجملة نفسها بعبارة "Il n'y a pas de signifié sans signifiant"، أي بعبارة "ليس هناك مدلول من دون دال"؛ ولكنه لم يلجأ إلى هذا الخيار لأنه لا يقابل بدقة قصد ياكوبسون (الذي ليس سوسورياً!).

ولكن الأمر مختلف بالنسبة إلى عبارة "verbal sign" (علامة لفظية) (التي نقلت إلى الفرنسية بعبارة *signe linguistique* (علامة لغوية)، وعبارة "non verbal sign" التي نقلت بعبارة *signe non linguistique* (علامة غير لغوية). وهكذا اختار روفيه الترجمة بعبارة *signe linguistique* بدلاً من عبارة *signe verbal*، ولكن هذه الترجمة تنطوي على ضرر يتمثل في أنها تقدم انطباعاً أن الكلمتين متعادلتان. والحال هذه أن

هذا خطأ. إن عبارة ياكوبسون verbal sign تشير إلى الجانب اللفظي فقط ، ولا تنطبق على كل أنماط العلامات اللغوية. ويبدو أن المترجم ذهب بعيدا في بحثه المنهجي عن الترابط / الاتساق المصطلحي.

(١،٢) "المعنى" لدى كاتفورد

يرى كاتفورد (Catford 1965: 35) أن "من الواضح أنه ينبغي أن تستند نظرية الترجمة إلى نظرية المعنى". ولكن كاتفورد يعتبر أيضا أن وجهة النظر التي ننقل المعاني بموجبها أو التي تقول إن نصوص اللغة الأصل واللغة الهدف لها المعنى نفسه نظرية لا يمكن الدفاع عنها. [...] فالمعنى ليس سوى خاصة لغة معينة".

إن كاتفورد ينتمي إلى المنظرين الذين يعتقدون أن "النص في اللغة الأصل يملك معنى ملازما للغة الهدف، وأن النص في اللغة الهدف يملك معنى ملازما للغة الهدف". وينتقد كاتفورد من هذا المنظور أنصار المعنى بأي ثمن فيشرح موقفه ببساطة: إذا تبيننا، كما أفعل ذلك، وجهة النظر القائلة إن المعنى هو أحد خصائص اللغة، فإنه ليس بوسعنا الكلام عن نقل المعنى من لغة لأخرى. إن نصا روسيا يمتلك معنى باللغة الروسية، وإذا ترجمته إلى الإنجليزية نص إنجليزي مع معنى إنجليزي" (Catford 1965: 35).

ويعتبر كاتفورد أن المعنى مجموعة من العلاقات الشكلية و/ أو السياقية الداخلية للغة معينة على وجه الخصوص: "إنني أعرف المعنى بأنه شبكة كاملة من العلاقات، يؤسسها أي شكل لغوي". ويوضح، باعتباره معارضا لفكرة نقل المعنى، أن ظاهرة النقل تقوم على المرامزة transcodage، وليس على الترجمة بالمعنى الحقيقي" (Catford 1965: 52).

ويلفت مونان (Mounin 1963: 144) الذي يخالف هذا التصور نظرياً، وهو محق في ذلك، إلى أن المعنى ليس بعيداً عن الشخص الذي يمكن أن يكون فهمه متغيراً.

ويرى أن الأمر الأكثر أهمية في عملية الترجمة لا يكمن في "معنى" النص، وإنما في "فهم" الشخص. ويقترح موانن نتيجة لذلك ليس تمييزاً لأنماط المعنى وإنما عدة مستويات للفهم: "فهم كلي (ملفوظ لكل السمات الملازمة للمفهوم)، وفهم نهائي (ملفوظ لعدد قليل من السمات الكافية لتمييزه من دون غموض)، وفهم ضمني (مع السمات التي يمكن استنتاجها من الفهم الصريح)، وأخيراً فهم ذاتي: مجموع السمات التي تثيرها كلمة ما في ذهن فرد أو لدى معظم أعضاء الجماعة".

(٢) "التعادل"

التعادل مفهوم شائع جداً في الدراسات الترجمة، ولكنه أيضاً متنازع فيه كثيراً في النظرية والممارسة. ويعترض بعض الكتاب مثل سنيل-هورنبي (Snell-Hornby 1988: 20) وجنتزلر (Gentzler 1993: 4) حتى على ملاءمته وأهميته بالنسبة إلى علم الترجمة. ويستخدمه بعض علماء الترجمة مثل بيكر (Baker 1992: 5) ببساطة "لأسباب تتعلق بسهولة استخدامه".

وينتقد بيم (Pym 1992: 37) "تداول" المفهوم: يرى بيم أن هذا التداول يكمن في حقيقة أنه تم تعريف التعادل بالإحالة إلى الترجمة (إن معادل عبارة هو ترجمتها)، وتعريف الترجمة بالإحالة إلى التعادل (إن ترجمة كلمة هي معادلها)، بحيث يصعب قول ما الذي يغطيه هذا المصطلح أو ذاك على وجه التحديد. وقد قاد هذا الغموض بيم إلى تعريف الترجمة بأنها "مداولة" transaction متغيرة وتطورية، والتعادل "كيان قابل للتبادل" في إطار نظام تبادل للقيم.

تكمن المشكلة في معرفة بأي نمط من "التبادل" يتعلق الأمر، وعلى أي مستوى من النص ينبغي إنشاء علاقات التعادل. لأن تعريف التعادل غير متساوق، باعتبار أنه يقوم على لغات مختلفة، فالمترجم هو الذي يقوم بإنشاء التعادل كما يشير إلى ذلك بيم

(Pym 1955: 166): "التعادل أساسي بالنسبة إلى الترجمة لأنه يشكل العلاقة التناصية الوحيدة المفروض أن توضحها النصوص المترجمة، خلافاً للأنماط النصية الأخرى: "إن النص (ب) لم يكن أبداً معادلاً للنص (أ) قبل أن يظهر في الترجمة: إن المترجم الذي يستخدم استدلالات تقريبية يجعل النصين متعادلين".

إن معظم تعريفات التعادل تقوم في الحقيقة على فكرة "العلاقة" بين كيائين مختلفين من حيث طبيعتهما. فكل العناصر التي تدخل في تعريف التعادل نوقشت مناقشة مستفيضة: ليس فقط طبيعة العلاقة بين الكيائين (الهوية، والتماثل، والتشابه، والدقة، والأمانة، والحرية)، ولكن أيضاً طبيعة الكيائين وغطهما (اللذين يمكن أن يكونا نصين، ومقطعين، وجملتين، ونصين أو أيضاً واقعتين غير لغويتين): السؤال الذي ينبغي طرحه في الدراسة الفعلية للترجمات (لأسيما في الدراسات المقارنة بين النص الأصل والنص الهدف) ليس معرفة إن كان النصان متعادلين (فيما يتعلق بأحد الجوانب) وإنما ما مدى تعادلتهما وما نمط التعادل الذي يمان عنه" (Toury 1980: 47).

تميز باسنت (Bassnett 1980: 6) في هذا المنظور بين ثلاثة مستويات لتحليل التعادل:

- ١- التعادل هو نتيجة العلاقة الموجودة بين الوحدات اللغوية (المستوى التركيبي).
- ٢- التعادل هو نتيجة العلاقة الموجودة بين الوحدات اللغوية ومعناها (المستوى الدلالي).
- ٣- التعادل هو نتيجة العلاقة الموجودة بين الوحدات اللغوية، ومعناها، والذين يستخدمونها (المستوى البراغماتي).

لقد أثارت مسألة الأنماط دائماً، بموازاة تعريف التعادل، نقاشاً بين علماء الترجمة، وتتغير طبيعة التعادل كما تتغير أنماطه بحسب وجهة النظر التي يتبناها عالم

الترجمة. وهكذا، يمكن فهرسة عدة تسميات تعكس تعدد وجهات النظر الترجمية والخيارات النظرية:

نلاحظ، على مستوى التراكيب والجمل، تعادلات "ديناميكية" ذات طابع شكلي (Nida 1964)، و"تعادلات براغماتية" ذات طبيعة مرجعية وتضمينية (Koller 1989).

وأما على مستوى مفردات اللغة، فيتم تعريف التعادل بالكم والنوع: "تعادل وحيد"، و"تعادل متعدد"، و"تعادل جزئي"، و"تعادل فارغ" (Amiz 1993). ونلاحظ على المستوى التواصلية وجود تعادلات "وظيفية" تقوم على بعض أنماط النصوص (Vermeer 1989)، وبعض التأثيرات (Newman 1994)، ولكن أيضا تعادلات "تأويلية" تقوم على البعد الإدراكي للتواصل بين اللغات (Guidère 1994). ونلاحظ، على المستوى غير اللغوي، وجود تعادلات "ثقافية" ذات طبيعة معيارية، تعكس القيود الخاصة بكل ثقافة (Hermans 1999)، وتعادلات "أيدولوجية" (Niranjana 1992) ذات طبيعة موجهة، ومغزى سياسي.

وعلى الرغم من تعدد المقاربات والتعريفات، يبقى مفهوم التعادل فعالا في علم الترجمة، وقد أثمر عن دراسات فرضية ووصفية على حد سواء، ما تزال تبني الممارسة والتأمل في الترجمة إلى اليوم. وإذا تجاوزنا الاختلافات حول الموضوعات ووجهات النظر، فإن علماء الترجمة يتفقون على الأقل على تمييز أمرين جوهريين بالنسبة إلى البحث في الترجمة.

إنهم يميزون بوضوح التقابلات الممكنة التي تحيل إلى مستوى اللغة والمعجم ثنائي اللغة التقليدي من التقابلات الفعلية التي تتعلق بمستوى النصوص والتي تحيل إلى إنجازات استدلالية تم اعتبارها في السياق. فضلا عن ذلك، يتم تعريف التعادل اليوم بالإحالة إلى مستوى تناصي وليس إلى مستوى بيلغوي.

وإن علماء اللغة يميزون الآن تمييزاً واضحاً، من جهة أخرى، بين التعادلات النظرية ذات الطابع المنهجي والفرضي والتعادلات التجريبية ذات الطابع الوصفي والتحليلي، تتعلق الأولى بالتعميمات الناشئة عن ملاحظات جزئية؛ فيما تكتفي الثانية بتقعيد ما هو موجود في مجالات دراسات محددة (دراسة حالات).

لقد ساعد تمييز هذين الأمرين على وجه الخصوص خلال العقود الأخيرة على تطوير أنظمة ترجمة تقوم على أمثلة أو على ذاكرات الترجمة، ولولا اعتبار هذا الجانب التجريبي للتبادل لما رأنا هكذا أنظمة النور أبداً.

وتشير غورليه (Gorlée 1993: 102) بإصبع الاتهام، في مواجهة نجاح مفهوم التبادل، إلى الغموض المصطلحي الذي تتصف به الدراسات الترجمة بعامة، في سلسلة من التسميات التي تصبح معقدة، من وجهة نظرها، بسبب إضافة صفات من المفروض أن تحدد معنى الكلمة: تعادل ترجمي، تعادل وظيفي، تعادل أسلوب، تعادل شكلي، تعادل نصي، تعادل تواصل، تعادل لغوي، تعادل براغماتي، تعادل دلالي، تعادل ديناميكي، وتعادل أونطولوجي *ontologique*. وباختصار، لقد قاد ذلك غورليه إلى خلاصة مفادها أن "التبادل"، بالمعنى الحقيقي، بين العلامة والمؤول *interprétant*، مستحيل منطقياً.

التبادل لدى كاتفورد

يضع كاتفورد قضية التبادل في صلب نظرية الترجمة وممارستها: "تقوم المشكلة الرئيسة في الممارسة الترجمة على إيجاد التعادلات الترجمة في اللغة الهدف. وإن المهمة الأساسية لنظرية في الترجمة تحديد طبيعة الشروط بالنسبة إلى التبادل الترجمة" (Catford 1965: 21).

إن تعريف كاتفورد التعادل يقوم على مفهوم الاستبدال: إنه "استبدال مادة نصية في لغة معينة بمادة نصية معادلة في لغة أخرى" (Catford 1965: 20).

ويوضح كاتفورد (Catford 1965: 27) أن "تعادلا نصيا ترجميا هو كل شكل من أشكال اللغة الهدف (نص أو جزء من نص) لوحظ أنه معادل لشكل معين من اللغة الهدف". وهكذا يميز كاتفورد تمييزا واضحا بين التعادل النصي والتقابل الشكلي، باعتبار أن الأخير أكثر تجريدا وتقريبا: "إن التقابل الشكلي هو أي فئة من اللغة الهدف يمكن أن تشغل في البنية العامة للغة الهدف المكان "نفسه" الذي تشغله الفئة المقابلة في اللغة المصدر" (Catford 1965:32).

وهكذا، يتصور كاتفورد التعادل، ليس بالنسبة إلى المعنى، وإنما بالنسبة إلى الحالات التي يمكن أن يعمل فيها: "إن نصوص اللغة الأصل أو عناصرها ونصوص اللغة الهدف أو عناصرها معادلات ترجمية عندما تكون قابلة للتعادل في حالة معينة" (Catford 1965: 49).

وأما بخصوص شروط التعادل وفقا للحالات فيوضح كاتفورد (Catford 1965:50) بالقول: يتدخل التعادل الترجمي عندما يكون نص أو جزء من نص من اللغة المصدر واللغة الهدف متعلقين (جزئيا على الأقل) بالسماوات الجوهرية نفسها". يعني ذلك بالنسبة إليه أنه يمكن أن يكون هناك "تعادل جزئي" وترجمة محدودة" في مقابل "الترجمة الكلية" التي طالما انتظرناها.

(٣) "الأمانة"

يوضح المثل الإيطالي "المترجم خائن" الحكم المسبق الشائع الذي يعتبر المترجم بموجه خائنا. إن القرب الاشتقاقي للكلمتين ليس غريبا عن هذه المقارنة. والحقيقة أن الكلمة اللاتينية trado تعبر عن فكرة "يضع بين يدي فلان" أو أيضا "يسلم شيئا خيانة،

و"يخون". إن المعنى الأول قريب نسييا من معنى traducto الذي يوحي بفكرة "يقود فيما وراء" conduire au-delà"، ويعبر به، وينقل من مكان إلى آخر، ويترجم".

ويبقى أن الكلمتين traduttore/ traditore في علم الترجمة ليستا مرتبطتين إلا لإبراز تعارضهما الجوهرى بشكل أفضل: تقوم الترجمة بحق على عدم الخيانة! ومن هنا كانت مناقشة مسألة "الأمانة" في الترجمة باستمرار، سواء على المستوى العملي أم على المستوى النظري" (Hurtado-Albir 1990).

ويشرح مارغو (Margot 1979) بشكل مطول في كتاب الترجمة من دون خيانة الأسباب الدينية واللاهوتية للنقاش المتعلق بالأمانة، التي تمثل التحول الرئيس في الترجمة التوراتية والذي ساد العصور الوسطى، وامتد حتى العصر الحديث مع نايدا (Nida 1964) على سبيل المثال.

ويعود فان هوف (Van Hoof 1991: 31) إلى ليوناردو بروني Leonardo Bruni، الملقب باسم ليوناردو آرتينو (Leonardo Aretino 1370-1444)، لتلخيص النقاش المتعلق بمسألة الأمانة في العصور الوسطى. ويعرض الأخير عددا من المبادئ في كتاب De Interpretatione recta، الذي نشر في عام ١٤٢٠: يبدو أنه أحد الأوائل الذين تناولوا مسألة الأمانة والحرفية بشيء من الصرامة العلمية.

يتمحور تأمل ليوناردو بروني حول العلاقة بين المترجم والكاتب اللذين يعتبرهما متكاملين: "ينبغي على المترجم الجدير بهذا الاسم أن يخدم سيدين (...) في آن واحد: المادة والأسلوب مثل كل الكتاب (...) الذين يقرنون ما يريدون قوله بخصوص الأشياء بغن الكتابة نفسه" (Lefevere 1992: 83). إن موقف بروني هذا يشكل استثناء. ذلك أن مترجمي القرون اللاحقة خدموا هذا السيد أو ذاك، من دون التوصل أبدا إلى التوفيق بين القيدتين الأساسيين في الترجمة: الأمانة والحرفية.

ويستعرض بالار (Ballard 1992: 103) الخطوط العريضة لهذا التطور بدءاً من العصر الحديث: "إننا نتجه، منذ نهاية القرن الخامس عشر، سواء بإعادة الترجمات السابقة أم بالاستمرار على نهجها، نحو أسلوب ترجمي بلغ أوجه مع أميوت Amyot، وبشر أحياناً بالتصرف في النص لدى بيرو دابلانكور Perrot d'Abblancourt بهدف جعله سهل المنال".

وأما القرن السابع عشر، وهو قرن لويس الرابع عشر "المغترب فوقه، فإنه يزعم أنه جعل القدماء معاصرين" (Van Hoof 1991: 48). وفضلاً عن ذلك، كان شعار مترجمي القرن نيل إعجاب القراء، فتصرفهم بالنص الأصل بلغ درجة شهدنا معها "العصر الذهبي لنمط من الترجمة أطلق عليه اسم "الجميلة الخائنة" (Ballard 1992: 132). إن عبارة "الجماليات الخائئات" ابتدعها جيل ميناج Gilles Ménage في عام ١٧٤٠ لوصف ترجمة بيرو دابلانكور، وهي تشير إلى الترجمات التي تتميز بتكييف الأعمال المترجمة تكييفاً كاملاً مع المتطلبات الجمالية للعصر، من حيث الشكل والمضمون. ويرى نيقولا بيرو دابلانكور Nicolas Perrot D'Abblancourt (١٦٠٦-١٦٦٤)، رائد هذا المنهج، أن عمله ليس "ترجمة بالمعنى الحقيقي، ولكنه أفضل من الترجمة" (Ballard 1992: 171).

يقول فان هوف (Van Hoof 1991: 49)، وهو محق كل الحق، "إن دابلانكور لم يسلب لقب السباق إلى الترجمة الحرة، أي الترجمة الأنيقة وغير الدقيقة". وقد سمح دابلانكور لنفسه بكل الحريات وكل الخيانات بحجة تحسين الأصل. يعلن دابلانكور، على سبيل المثال، في تقديم ترجمته *أريان Arién*، أن هذا الكاتب يميل للتكرار المتواتر وغير المجدي، وأن لغتي وأسلوبه لا يمكنهما قبول ذلك". ولكن دابلانكور يعرف ذلك، ويركز على الطابع الاستثنائي لإجرائه: "لا تظن أنني أريد تحويل التصرف بالنص الذي انتهجته إلى قواعد ترجمة".

وعلى الرغم من ذلك، هناك من ينافس طريقة دابلانكور في الترجمة لدرجة أمكن معها الكلام في تاريخ الترجمة على "الطائفة البروتية" *secte perrotine*. لقد تم في فرنسا انتقاد تسامحية بيرو دابلانكور وتلامذته المقرطة منذ عام ١٦٥٤، لاسيما على لسان فرانسوا كاساندر *François Cassandre*، ولابروير *La Bruyère*، وأملو دو لا هوساي *Amelot de la Houssaye*، الذين بينوا العديد من الأخطاء في الترجمات التي أنجزها دابلانكور. ولكن مدام داسييه *Madame Dacier* (١٦٤٦-١٧٢٠) هي التي تميزت بعداؤها الشديد "للجميلات الخائئات". وقد دعت إلى تقيد دقيق بالأصل، ولكنها سقطت في عيب جديد، تمثل في "الشرح المنقّب". ويرى فان هوف (*Van Hoof* 1991:51) أن مدام داسييه أصبحت بمعارضتها العنيفة لدابلانكور "بطلة الأمانة في عصر الخائئات الجميلات الذهبي". ويذكر بالار (*Ballard* 1992: 195) بين هذين الضدين مواقف غاسبار دو تند *Gaspard de Tende* الذي يعتبره، وهو محق في ذلك، أول من قدم دراسة علمية للترجمة. ينصح دو تند في تأملاته في إشكاليات الأمانة بمعرفة جيدة للغتين، ويتميز واضح بين الألفاظ والمعنى: "إدراك فكرة المؤلف التي نترجمها جيدا، وعدم الخضوع بدناءة كبيرة للألفاظ، لأنه يكفي نقل المعنى باهتمام كامل جدا، وأمانة كلية من دون إغفال أي جمال أو صور بلاغية".

يقول بالار (*Ballard* 1992: 197) في عرضه الشامل للتاريخ الترجمي في القرن السابع عشر: "إن الطريقتين المتعارضتين في الترجمة تستمران في التعايش في حين تم الادعاء بأن إحدهما على وجه الخصوص، وهي طريقة الجميلات الخائئات، هي الأكثر تميزا، بسبب إفراطها، وفي النطاق الذي تعبر فيه بطريقة حادة عن روح عصر معين". ويشير بالار أيضا إلى أن تطبيق مختلف مبادئ الأمانة للأصل انتقل من المجال الديني إلى المجال الأدبي، وأن هذا التطور يدل على بروز "تنظير ذي طابع علمي". وكان ينبغي مع ذلك انتظار القرن العشرين لولادة مقاربة غير انفعالية، ومنزوعة القداسة.

وهكذا، يمكن ذكر مثال واحد فقط، هو مدرسة باريس، التي تمثلها ماريان لوديرير (83: 1994 Lederer)، والتي تركز على الطابع المغلوط للتقابل الأزلي: "هل ينبغي أن يكون المترجم حرا أم أميناً؟ إن طرح الخيار بين هذين الأمرين بهذه الطريقة خاطئ لأن كلا من كلمتي "الأمانة" و"الحرية" يطمح إلى تطبيقه على النص بمجمله، في حين أن كل ترجمة تتضمن خياراً بين تقابلات (أمانة حرفية) وتعادلات (حرية بالنسبة إلى الحرفية)". ففي هذا الخيار على وجه التحديد يتضح مفهوم جدلي للترجمة: التقابلات والتعادلات "مرتبطة ارتباطاً وثيقاً في عملية الترجمة (...) ولا تتغلب إحداها على الأخرى بشكل كلي أبداً".

(٤) "طرق الترجمة"

لا مجال هنا للسخرية من "طرق" فيني وداربلنت (1958 Vinay et Darbelnet)، فهذه هي تقديم بعض "طرق الترجمة" التي نلاحظها لدى كل المترجمين، مهما كانت الأزواج اللغوية المعتمدة. يتعلق الأمر بطرق العمل، وبعمليات وآليات تشير إلى أشكال كثيرة من الترجمة، درسها علماء الترجمة بإسهاب.

(١، ٤) "التكييف"

التكييف مفهوم "شائع" يشمل، في الدراسات الترجمة، كما من العمليات بدءاً بالتقليد imitation وانتهاء بإعادة الكتابة، ويتطابق تاريخ التكييف مع تاريخ الترجمة تقريباً: لقد ميز شيشرون (١٠٦-٤٣ ق.م.) Cicéron وهوراس Horace (٦٥-٨ ق.م.) منذ العصور القديمة بين طريقتين في الترجمة للمترجم: إما أن ينسخ الأصل حرفياً (الأمانة الحرفية) وإما أن ينقله بطريقة أكثر حرية، أي أن "يكيفه". وقد نوقش التقابل بين الأمانة والحرية طوال العصور الوسطى، من دون الإقرار فعلياً بعمل المترجم-المكيف.

وكان ينبغي انتظار القرن السابع عشر لشهد انتصار "التكييف" مع ظهور الترجمات التي اشتهرت بعبارة "جماليات ولكن خائنات". وتبرير هذا التيار براغماتي كليا: يدعو أنصاره إلى تكيف النصوص الأجنبية مع ذوق العصر وعادات الثقافة الهدف، لتأمين انتشارها ونجاحها لدى الجمهور المتلقي بشكل أفضل، فهذه "الترجمة الحرة" تشكل السمة السائدة في التقليد الفرنسي في القرن السابع عشر.

ولكن رد الفعل على هذه "الحرية" أو "الخيانة" تجلّى خلال القرنين التاليين سواء في فرنسا أم في ألمانيا. فقد دعا الكتاب إلى مراعاة أكثر صرامة لأصل الترجمة نظرا للتناقص المستمر في عدد الترجمات الأدبية. وساعد تعدد الوثائق التقنية والعلمية على عودة الاتجاه نحو الحرفية للواجهة تدريجيا، لاسيما أن أكثر النقد الموجه للتكييف حدة تمثل على المستويين الأخلاقي والأدبي، حيث يعتبر التكييف في أفضل الحالات تحريفا غير مبرر للأصل، وفي أسوأها، رقابة ذات طابع أيديولوجي وسياسي.

وأما في القرن العشرين فقد اعتبر بعض الكتاب التكييف خيانة ينبغي استبعادها من مجال الترجمة. ويرى هؤلاء بكل بساطة أن التكييف شكل من أشكال خيانة الكاتب، بل تلاعب واع ومخالفة للأصل. ويرفض بيرمان Berman (١٩٨٥) على سبيل المثال التكييف؛ لأنه يمنع الجمهور الهدف من معرفة "الأجنبي" وقبوله بصفته تلك في لغته وفي ثقافته.

نجد مع ذلك في الدراسات المعاصرة التي تتطرق إلى مسألة الترجمة عدة مقاربات، وعدة تعريفات للترجمة:

١- يُعتبر التكييف طريقة تقنية للترجمة من جملة طرق أخرى. هذه هي الحالة لدى فيني وداربلنت Vinay et Darbelnet في مصنفهما الأسلوبية المقارنة للفرنسية والإنجليزية (١٩٥٨): جاء ذكر التكييف في المرتبة السابعة ضمن طرق الترجمة،

ويتدخل عندما يكون السياق الذي يحيل إليه النص الأصل غير موجود في الثقافة الهدف، والقصد من وراء ذلك تحقيق شيء من التعادل في الموقف فيما وراء اختلاف الكلمات الموسومة ثقافيا.

٢- يُعتبر التكيف نمطا كاملا العضوية من أنماط الترجمة، لا يمكن تفاديه في بعض الأجناس النصية. هذه هي على وجه الخصوص حالة النصوص المسرحية المعدة للتمثيل على المسرح بلغة أخرى أو أيضا النصوص الإعلانية المعدة لترويج المنتجات والخدمات في ثقافات أجنبية. تتبنى برسيه (Briset 1986:10) وجهة نظر جغرافية سياسية، وتصف التكيف بأنه عملية إعادة أقلمة الأصل. وأما سانتويو (Santoyo 1989: 104) فيعرفه بأنه شكل من التجنيس يهدف إلى إحداث تأثير النص الأصل نفسه. ويقوم التكيف في جميع الحالات على المحافظة على الوظيفة نفسها باللجوء إلى مختلف طرق إعادة الصياغة.

أشكال التكيف: يمكن جمع أكثر أشكال التكيف شيوعا في ثلاث عمليات رئيسية: الحذف، والإضافة، والإبدال. يستخدم المكيف بحسب النصوص إحدى العمليات التالية:

١- يقوم الحذف على إهمال جزء من الأصل أو عدم ترجمته، سواء تعلق الأمر بكلمات وجمل أم بفقرات كاملة.

٢- تقوم الإضافة على إضافة معلومات غير موجودة في الأصل بواسطة توضيح أو توسع، سواء في مادة النص، وفي الهامش أسفل الصفحة أو أيضا في جدول المصطلحات.

٣- يقوم الإبدال على تبديل عنصر ثقافي بآخر، يعتبر معادلا ولكنه لا يشكل بالضرورة ترجمة: على سبيل المثال، مأثور قول، ومثل، واستخدام عامي، إلخ.

ونجد من أشكال الإبدال إعادة التكوين التي تقوم على إعادة كتابة النص بالمحافظة على أفكار الأصل ووظائفه فقط. ونجد أيضا التحديث الذي يقوم على تبديل معلومة قديمة أو مؤرخة بمعلومة حديثة أو أكثر حداثة تناسب الموقف أو السياق بشكل أفضل.

تُبرر أشكال التكيف هذه بشكل عام بقيود غير لغوية. ويلجأ المترجم إليها لتعويض غياب المعادل في الثقافة الهدف أو اختلاف في الموقف يتعذر تبسيطه، فلا يمكن على سبيل المثال نقل الصور التوراتية والقرآنية المتعلقة بالبيئة الطبيعية كما هي إلى ثقافات الشمال، لاسيما ثقافات شعوب الأسكيمو inuits.

يهدف التكيف في هذه الحالة إلى تأمين نقل الرسالة أو التواصل فيما وراء الاختلافات اللغوية والثقافية، وذلك باللجوء إلى تعديلات على مستوى الأسلوب، والمضمون أو الإحالات.

يمكن أن تقتصر هذه التعديلات على بعض أجزاء النص بسبب عوامل داخلية، وأن تؤدي إلى "تكيف محلي" أو أيضا أن تتعلق بمجمل الرسالة بسبب عوامل خارجية، وأن تحت بالتالي على "تكيف شامل" (Bastin 1993).

وينبغي على المترجم أن يأخذ بعين الاعتبار بعض المعالم، مثل معنى النص الأصل، ووظيفة الترجمة، وتوقعات الجمهور الهدف، والمعارف المشتركة، وسياقات كتابة لغة الوصول وتلقيها، ليقرر طبيعة التكيف الذي يجب تنفيذه. وباختصار، ينبغي عليه ألا يقع فيما يطلق عليه غامبيه (Gambier 1992: 424) اسم "التقديس الأعمى" للنص الأصل، أي غياب الموضوعية أو وسواس الحرفية.

وقد روج بعض علماء الترجمة (Delisle 1986) المقتنعون بأن الترجمة والتكيف وجهان لعملة واحدة لمصطلح الترجمة-التكيف tradaptation للإشارة إلى هذا

التداخل، ولمصطلح المترجم-المكيف tradaptateur للإشارة إلى المترجم المكلف بتكييف الرسائل والمنتجات الترجمة الأخرى (الإعلانات، مواقع الويب، إلخ). وهكذا، تتجلى أهم فضائل التكيف في فتح آفاق تطبيقية جديدة للترجمة بالمعنى الدقيق، وفي إتاحة الفرصة للمترجم استثمار مجالات نشاط جديدة كانت مغلقة في وجهه من قبل، وذلك باللجوء إلى كفاءته متعددة اللغات. وأما على مستوى التأمل النظري، فيتجلى فضل التكيف أيضا في إرغام علماء الترجمة على الاهتمام بالجوانب الأخرى غير اللسانية في عملية الترجمة. وقد مهد هذا الاهتمام الطريق لدراسة الترجمة باعتبارها شكلا من أشكال التواصل متعدد اللغات، وساعد على تصور المترجم وسيطا ثقافيا.

(٤،٢) "التوضيح"

يعني التوضيح عملية جعل ما هو ضمني في النص الأصل صريحا. يتعلق الأمر بطريقة ترجمة أتى بها للمرة الأولى كل من فيني وداربلنت Vinay et Darbelnet (١٩٥٨)، ولكنها أثارت منذئذ العديد من التساؤلات: متى يمكن التوضيح؟ وما الذي يمكن توضيحه؟ لماذا وكيف نوضح؟

يقدم فيني وداربلنت منطلقا للإجابة عن تلك الأسئلة بالقول إن التوضيح ممكن عندما تكون المعلومة "نابعة من السياق أو الموقف". ويعتبران أن الأمر يتعلق "بربح" بالمعنى المشروع لأننا نستطيع استنتاجه من النص الأصل.

إن تقنية التوسيع amplification لدى نايدا (١٩٦٤) هي التقنية التي تمثل التوضيح بأفضل صورة: إنها تقوم على إضافة معلومات غير موجودة في الأصل "عندما تتطلب أجزاء دلالية مهمة وضمنية من اللغة الأصل تحديدا صريحا لهويتها في لغة المتلقي". ويذكر نايدا على سبيل المثال عبارات توراتية مثل "ملكة الجنوب"

Reine du Sud (إنجيل لوقا *Evangile de Luc*) حيث تتطلب كل كلمة توضيحا لمعرفة بأي شيء يتعلق الأمر (آية "ملكة"؟ وأي "جنوب"؟).

وأما في أجناس الخطاب الأخرى فيكتسب التوسيع بعدا ثقافيا ويسميائيا في آن واحد. لقد وضع هوسون ومارتان Hewson et Martin (١٩٩١)، في ترجمة المسرح على سبيل المثال، أن بعض الأجزاء اللغوية في النص كانت صريحة في المواقف المسرحية (الإخراج) من جهة، وأنه كان بالإمكان توضيح بعض الأجزاء الدالة من المشهد في كلمات الممثلين (الإجابات) من جهة أخرى.

لقد طرح العديد من المختصين السؤال المتعلق بالسبب الذي يقود المترجم أحيانا إلى توضيح الأصل، وكانت الإجابات مختلفة ولكنها متكاملة. وهكذا، يرى بعض اللسانيين أن التوضيح ضروري بسبب الاختلافات الموجودة بين اللغات، وبسبب بنية الخطاب نفسه في بعض اللغات، فالفرنسية على سبيل المثال أكثر صراحة من الإنجليزية، ليس فقط بسبب أدوات الربط وسمات التماسك العديدة فيها، وإنما أيضا بسبب بعض الخصوصيات الأسلوبية والبلاغية.

ينطلق سيغينو (Séguinot 1988)، بخصوص النقطة السابقة، من مسلمة أن التوضيح ظاهرة عامة لأن الترجمات تبدو دائما أكثر طولا من النصوص الأصل. ولكن دراسته للترجمات من الإنجليزية إلى الفرنسية تفضي إلى نتيجة مختلفة: لا جرم أن الترجمة الفرنسية أكثر وضوحا بعامة من الأصل الإنجليزي، ولكن سبب التوضيح ليس الاختلافات البنيوية والأسلوبية بين اللغتين؛ إن سببه بشكل جوهري خيارات الترجمة وإستراتيجيات النشر لدى المراجعين.

وهكذا كان على علماء الترجمة التمييز بين التوضيح "الإلزامي" و"التوضيح" الاختياري. يفرض الأول الاختلافات البنيوية بين اللغات، ويفرض الثاني الخيارات الأسلوبية التي يفضلها كل مؤلف.

ويعتبر التوضيح التركيبي والدلالي ضروريا في حال كانت نتيجة الترجمة في اللغة الهدف غير نحوية *agrammatical*، فبعض الاختلافات في الفئات النحوية بين اللغات تتطلب توضيحا: هناك على سبيل المثال في اللغة العربية ضمير شخصي خاص عندما يتعلق الأمر بالمشى (هما)، وهو ضمير يستدعي تطابقا مختلفا من حيث الجنس عندما يتعلق الأمر برجلين أو بامرأتين، فهذه الخصوصية تجعل بعض الإضافات على المستوى التركيبي ضرورية في أثناء الترجمة، وهي إضافات تترجم بزيادة في عدد الكلمات.

وينطبق الأمر نفسه على التوضيح الدلالي الذي يتعلق بالاختلاف الذي تظهره كلمات اللغة المتعلقة بتفصيل الواقع. وهكذا، إن الكلمات التي تشير على سبيل المثال إلى أفراد العائلة في اللغة الفرنسية (*oncle, tante, cousin, cousine, neveu, nièce*) لا يمكن أن تترجم إلى العربية من دون توضيح لوجود كلمات مختلفة بالنسبة لكل فرد من أفراد العائلة بحسب انتمائه إلى عائلة الأب أو إلى عائلة الأم (العم والخال، إلخ).

إن هذه التوضيحات ضرورية لأنها تؤثر في معنى النص. ولكن بعض التوضيحات الأخرى أقل إلحاحا لأنها تقوم على تفضيلات أسلوبية (اللغة الفردية). هذه هي على سبيل المثال حالة "واو العطف" أو "الفاء الاستثنائية" التي تحل في كثير من الحالات محل علامات الترفيم الفرنسية أو الإنجليزية. وبالمثل، إن استخدام الحشو أكثر شيوعا في تركيب الجملة العربية، ولكن ذلك لا يقيد المترجم الذي يستطيع على سبيل المثال عدم توضيح معنى الصفات الأصل عندما تكون شبه مترادفة.

باختصار، إن التوضيحات الإلزامية قليلة العدد، وإن المترجم يحتفظ بمطلق الحرية بالتصرف في مواجهة النص. ويبدو التوضيح في نهاية الأمر طريقة في الترجمة من جملة طرق أخرى أكثر من كونه ضرورة تفرضها اللغات والثقافات. وهو إحدى طرق الترجمة الحرة التي يطبقها المترجم.

(٤,٣) "التعويض"

التعويض طريقة في الترجمة تقوم على تعويض تأثير النص الأصل من خلال إعادة تكوين تأثير مماثل في النص الهدف. يذكر نيومارك (Newmark 1991:144) الأمثلة التالية، القابلة من وجهة نظره للتعويض: "التورية، والمجانسة الصوتية، والإيقاع، واللغة العامية، والاستعارات، والكلمات المعبرة إن كانت النتيجة تستحق الجهد المبذول، ولكن الأمر لا يستحق ذلك أحيانا".

إن أكثر الأمثلة شيوعا هو مثال ترجمة رسوم تانتان Tintin أو أستريكس Asterix المتحركة، التي تتضمن كما نعلم إحالات ثقافية، وتوريات يصعب نقلها: "لقد عدل المترجمون عن كل تردد في تبديل التوريات الفرنسية، ولجئوا إلى التعويض بإدراج توريات إنجليزية من إبداعهم، وغير موجودة في النص الأصل، ولكن بالإبقاء على التعادل في القصد" (Hatim et Mason 1990:202).

وبعبارة أخرى، لقد قام التعويض على استخدام الطريقة اللغوية نفسها في اللغتين (التورية)، وذلك بهدف إحداث التأثير نفسه (الدعابة). ولكن ذلك لا يمثل الإمكانية الوحيدة بالنسبة إلى المترجم. ويميز هيرفي وهايجنس (Hervey et Higgins 1992: 34) بين أربعة أنماط من التعويض:

- ١- "التعويض عن الجنس genre": ويقوم على استخدام طريقة لغوية مختلفة في النص الهدف من أجل إعادة إحداث تأثير خاص بالنص الأصل.
- ٢- "التعويض عن المكان": ويقوم على وضع تأثير النص الهدف في مكان آخر يختلف عن مكان وجوده في النص الأصل.
- ٣- "التعويض بالدمج": ويقوم على تكثيف بعض عناصر النص الأصل في إعادة صياغة النص الهدف، إما بدمجها أو بتركيبها.

٤- "التعويض بالتجزئة" scission: ويقوم على تبسيط معنى كلمة من النص

الأصل بواسطة صياغة أكثر طولاً في النص الهدف.

يشير هيرفي وهايجنس إلى حقيقة أن النمطين الأولين (التعويض عن الجنس والمكان) لا يستبعد أحدهما الآخر، وإلى أنهما يمكن أن يتدخلتا في النص ذاته، لا بل في العنصر النصي ذاته، ولكن النمطين الآخرين (التعويض بالدمج، والتعويض بالتجزئة) يستبعد أحدهما الآخر بشكل متبادل؛ لأنهما يتعلقان بالميزات المعجمية لكل لغة، وليس بالسمات الأسلوبية لكل نص.

ويميز هارفي (Harvey 1995: 84) تميزاً واضحاً بين الخصوصيات المعجمية للغة والخصوصيات الأسلوبية للنص، ويقترح، نتيجة لذلك، تصنيفاً لا يقوم على طبيعة الطريقة اللغوية المستخدمة، وإنما على مكان التعويض الذي يقوم به المترجم: تعويض مواز، وتعويض مجاور أو مختلف المكان.

إن هذا المقترح يطرح من جديد إشكالية مسألة وحدة الترجمة التي تفيد في تعويض كلمات، وتراكيب أو جمل بين النصوص الأصل والنصوص الهدف. ويرى غوت (Gutt 1991: 48)، من وجهة النظر هذه، أنه لا يمكن تصور التعويض إلا في إطار مفهوم شامل للنص لأنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمهارة المترجم وإبداعه.

ولكن هيرفي وهايجنس (Hervey et Higgins 1992: 84) يركزان على صعوبة الوصول إلى تعويض مرض: "لا جرم أن التعويض يساعد على ممارسة مهارة المترجم، ولكن الجهد الذي يتطلبه لا ينبغي أن يكرس من دون فائدة لسمات نصية غير دالة". وباختصار، إن علماء الترجمة يتفقون على حقيقة أن التعويض غالباً ما يكون صعباً، وغير ممكن التحقيق أحياناً؛ إذ يرتبط كل شيء بالنص والتأثير المنشود.

(٥) "أنماط الترجمة"

إن مسألة الأنماط معقدة وقد نوقشت مناقشة مستفيضة في علم الترجمة، فقد سعى علماء الترجمة دائما في بحثهم عن العلمية إلى إدخال تصنيفات بهدف توضيح نتائج الترجمة والعملية الترجمة. واكتملت هذه التصنيفات بشكل واضح خلال القرون: إن كنا في البداية نبحث ببساطة عن "طرق الترجمة"، فإن هذا الموقف تطور باتجاه نشاط تنظيري ثمطي حقيقي بدءا من القرن العشرين.

لقد اقترح بعض علماء الترجمة أنماطا للترجمات، واقترح البعض الآخر أنماطا للنصوص، وذلك انطلاقا من مسلمات ووجهات نظر مختلفة. ولكن الجميع لديهم الهدف ذاته: تعبر "الأنماط" عن انشغال بمقاربة ترجمة أكثر صرامة وأكثر منهجية. وأقدم فيما يلي بعض الأمثلة المنبثقة عن التقليدين الألماني والفرنسي.

(٥، ١) غوته

لم يخصص غوته Goethe (١٧٤٩-١٨٣٢) الترجمة بكتاب على الرغم من اهتمامه بها طوال حياته. وقد ورد الجانب الأساسي من أفكاره في كتاب *الديوان الغربي-الشرقي* (١٨١٩) الذي يشكل برأي بيرمان (Berman 1984: 96) التعبير الأكثر اكتمالا عن الفكر الكلاسيكي الألماني المتعلق بالترجمة.

يميز غوته في هذا الكتاب ثلاث طرق في الترجمة:

١- الطريقة الأولى: نعرفنا بمزايا الأجنبي بلغتنا^(٢).

٢- الطريقة الثانية: توصف بأنها محاكاة للأصل *parodistique*، وتعتبر فرنسية نمطيا: "فكما يكيف الفرنسي الكلمات الأجنبية مع لغته، فإنه بالمثل يكيف الشاعر والأفكار وحتى الأشياء؛ ويطلب بأي ثمن لكل ثمرة أجنبية معادلا فرنسيا نبت على أرضه" (Berman 1984: 96).

(٢) (المقصود مثلا ترجمة الشعر الأجنبي بلغة ألمانية ثرية. المترجم).

٣- الطريقة الثالثة: هي الأكثر إرضاء برأي غوته لأنها تهدف إلى "جعل لغة الترجمة مطابقة للغة الأصل ، ليس بمعنى أنها تحل محلها وإنما بمعنى أنها تقوم مقامها". ويوضح غوته أن "هذا النمط من الترجمة يلقي في البداية أكبر قدر من المقاومة ، لأن المترجم الذي يلزم الأصل يتخلى تقريبا عن أصالة أمته ، وينتج عن ذلك لغة ثالثة ينبغي على الجمهور أن يبدأ بالتكيف معها" (Ballard 1992: 234).

(٥، ٢) شلايرماشر

يعد شلايرماشر Schleiermacher (١٧٦٨-١٨٣٤) ، بشكل أكثر عمومية وعلى الرغم من تأثير غوته في أوروبا ، الفيلسوف الذي نشر أكثر الدراسات تعمقا في الترجمة في كتاب *Ubersetzens die verschiedenen Methoden des Ubersetzens* (١٨١٣). ولم يتوفر هذا الكتاب بالفرنسية إلا بدءا من عام ١٩٨٥ ، وذلك بفضل ترجمة بيرمان التي جاءت تحت عنوان : *Des différentes méthodes du traduire* (حول مختلف مناهج الترجمة).

يتناول شلايرماشر الترجمة بوصفه فيلسوفا ، ويدرس موضوعه بعبارات عامة جدا ، ويقوده ذلك إلى ثلاثة أنماط من الترجمات :

١- الترجمة في صلب النظام اللساني نفسه *intralinguistique* في مقابل الترجمة من نظام لساني إلى نظام لساني آخر *interlinguistique* : "ألا نحتاج غالبا لترجمة خطاب شخص آخر ، يشبهنا كليا ، ولكن إحساسه وطبعه مختلفان ؟" (Trad Berman 1985: 281).

٢- ترجمة الفرد لنفسه *intra-individuelle* في مقابل الترجمة من فرد لفرد آخر *inter-individuelle* : "فضلا عن ذلك ، ينبغي علينا أحيانا أن نترجم خطابنا الخاص بعد وقت معين إذا أردنا من جديد أن نكيّفه وفقا لذاتنا بشكل مناسب" (Trad. Berman 1985: 282).

٣- الترجمة التحريرية في مقابل الترجمة الشفهية: "أقصد بكلمة *truchement* الترجمة الشفهية، وبكلمة *traduction* الترجمة التحريرية، وأتمس العذر لبساطة هذا التعريف، لاسيما أن هذين التحديدين ليسا بعيدين جدا عن بعضهما البعض (...). إذ ينبغي اعتبار كل نقل كتابي، بالمعنى الدقيق، نقلا شفهيًا" (Trad. Berman 1985: 283).

(٥,٣) ياكوبسون

يميز ياكوبسون Jakobson في مقاله "الجوانب اللسانية في الترجمة" (١٩٥٩) ثلاثة أنماط من الترجمة تعتبر طرقا لتأويل اللغة: "إننا نميز بين ثلاث طرق في تأويل العلامة اللغوية، بحسب ترجمتها إلى علامات أخرى في اللغة نفسها، وفي لغة أخرى، أو في نظام رموز غير لغوي" (Jakobson 1959: 233).

لقد أشار ياكوبسون إلى أشكال الترجمة الثلاثة هذه بالطريقة التالية:

- ١- "الترجمة في صلب اللغة الواحدة أو إعادة الصياغة *rewording* التي تقوم على تأويل العلامات اللغوية بواسطة علامات أخرى من اللغة نفسها".
 - ٢- "الترجمة من نظام لغوي إلى نظام لغوي آخر أو الترجمة بالمعنى الدقيق التي تقوم على تأويل علامات لغوية بواسطة لغة أخرى".
 - ٣- "الترجمة من نظام سيميائي إلى نظام سيميائي آخر أو النقل الذي يقوم على تأويل علامات لغوية بواسطة نظام علامات غير لغوية" (Jakobson 1959: 233).
- توضح أنماط ياكوبسون أخذ الجانبين اللغوي والسيميائي بعين الاعتبار في التأمل الترجمي، ولهذا السبب كان لها تأثير مهم في الدراسات اللاحقة.
- (٥,٤) ميشونيك

لقد وضع ميشونيك Meschonnic في شعرية أنماطاً للترجمات تمنح المترجم وضعاً شبيهاً بوضع الكاتب: "تستوجب نظرية الكتابة ونظرية الترجمة نظرية للغة، وتستوجب نظرية اللغة نظرية للكتابة وللترجمة" (Meschonnic 1973: 325).

ورغم تجريده الواضح، يركز ميشونيك على حقيقة أن أنماطه ناجمة عن ملاحظة الممارسة الترجمة: "إن وضع معايير للترجمة وأنماط للترجمات يمكن أن يتم ليس وفقا لحل دقيق للمشكلات الفلسفية، وإنما باستنباط من كل ممارسة نظريتها" (Meschonnic 1973: 305).

ونتيجة لذلك، يتصور ميشونيك الترجمة نشاطا أدبيا كامل العضوية، ويسمّيها بطرق مختلفة بحسب الجوانب التي يهتم بها المترجم في ممارسة مهنة الكتابة:

١- "الترجمة-التقديم".

٢- "الترجمة-الترجمة".

٣- "الترجمة-اللانص" non-texte.

ويوضح ميشونيك العلاقة الزمنية والتاريخية بين مختلف أنماط الترجمة هذه: "بحسب تاريخية الترجمة، فإن الترجمة هي ترجمة-تقديم تسبق مرحلة الترجمة-النص".

(٥,٥) إتكد

يميز إتكد، انطلاقا من تحليل مقارن للمقاربات التي تم تبنيها في المجال الشعري، ستة أنماط من الترجمات التي تقابل إجمالاً مختلف أنماط التكيف:

١- "الترجمة-الإعلام" T-INFO: إنها تشبه ملخصاً، وتهدف إلى إعطاء القارئ فكرة عامة عن الأصل.

٢- "الترجمة-التأويل" T-INT: إنها أكثر قرباً للتفسير من الترجمة، ولكنها يمكن أن تتضمن النمطين.

٣- "الترجمة-التلميح" T-ALLUS: إنها توحى بالأصل، وتخطب قبل كل شيء متخيل القارئ.

٤- "الترجمة-التقريب" T-APPROX : إنها تتباعد عن الأصل ، وتعكس قناعة باستحالة الترجمة.

٥- "الترجمة- إعادة التكوين" T-Recréation : إنها تعيد تكوين مجمل العمل الأصل ، ولكنها تحافظ في الوقت نفسه على بنيته.

٦- "الترجمة-المحاكاة" T-I : إنها تحل محل الأصل ، وتبوح بالشعراء الذين يهدفون أولاً إلى التعبير عن ذاتهم (Etkind 1982: 18-27).

(٦) "وحدات الترجمة"

تعني "وحدات الترجمة" عناصر النص الأصل التي يعتبرها المترجم نقطة انطلاق عمله. ويمكن أن تكون وحدات الترجمة هذه كلمات بسيطة، ومجموعات من الكلمات، وأجزاء من جمل أو جملاً كاملة: يعتبر بعض المنظرين مجمل النص الأصل وحدة ترجمة واحدة.

إن اختيار وحدة الترجمة يرتبط بطبيعة النص وكفاءة المترجم، وإن عدة دراسات بينت - سواء تعلق الأمر بالترجمة الشفهية أم بالترجمة التحريرية- أن وحدات الترجمة تميل لأن تكون أكثر طولاً ودلالة عندما يتعلق الأمر بمترجمين ضليعين.

وعلى العكس من ذلك، يميل دارسو الترجمة والطلاب المبتدئون في اللغات الأجنبية إلى الاعتماد على كلمات بسيطة وبنى نحوية أساسية لمقاربة وحدات الترجمة (Lörcher 1993).

وقد حاولت دراسات أخرى توضيح العلاقة الموجودة، ليس بين كفاءة المترجم واختيار الوحدة، وإنما بين بنية اللغات المعنية، التي قد تفسر نمط الوحدة التي تم اختيارها نقطة انطلاق للترجمة، وهكذا يبدو أنه كلما تباعدت اللغات، كلما كان

الفرق جليا على مستوى الوحدات الأساسية، ولهذا السبب فإن كاتفورد Catford (١٩٦٥) على سبيل المثال ينصح بالترجمة "بنية بنية".

وتلخص باسنت (Bassnett 1980/1991) تلخيصا جيدا النقاش الدائر بخصوص "وحدات الترجمة" و"وحدات المعنى". يتعلق الأمر، في الواقع، بإعادة صياغة التقابل التقليدي بين الترجمة الحرفية والترجمة الحرة: يتمسك البعض بالشكل لتعريف وحدات الانطلاق، ويركز البعض الآخر على المعنى لترجمة الرسالة، وتتغير المسميات: "وحدة معنى" أو "وحدة فكرة" في مقابل "وحدة لغوية" أو "وحدة معجمية". يضاف إلى ذلك النقاش حول التعادل: أليست وحدة الترجمة في حقيقة الأمر "معادلا" دلاليا، أو تركيبيا براغماتيا؟

باختصار، تظهر خلف النقاش المصطلحي مفاهيم متباعدة للترجمة: الترجمة بوصفها عملية أو الترجمة بوصفها نتاجا. وتنتج المشكلة في الواقع عن حقيقة أنه تصعب ترجمة مجمل النص دفعة واحدة، مثلما يستحيل تقريبا مقارنة نصين بطرفة عين؛ ولذلك ينبغي النزول إلى مستوى الوحدات المكونة، أي الجزء، والقسم، والتركيب.

بيد أن تعريف نمط هذه الوحدات ومستواها يمكن أن يتغير وفقا لاعتبارات لغوية (طبيعة النص) أو براغماتية (هدف الترجمة)، لأنه من الواضح أنه لا يمكن عزل الوحدة عن السياق، وأن المترجم لا يستطيع اتخاذ قرار بشأن معادلها من دون اعتبار هذا السياق (الاجتماعي، والثقافي، والسياسي).

لقد اقترح لاروز (Larose 1989: 218) تفاديا للنقاش المصطلحي اسم جنس mot générique لوحدات الترجمة. يرى لاروز أن "الترادوكسيمات" Traductèmes هي وحدات دلالية لها قيمة وظيفية أثناء الترجمة. وينبغي على الباحث، نتيجة لذلك، أن

يسعى إلى تحديدها، وتصنيفها، وأن يقوم بعد ذلك بفحص طرائق تنسيقها في كل لغة. وينبغي عليه أيضا أن يهتم بالظواهر التي ترافق نقل هذه الترادوكسيمات، لأن لها بشكل عام وظيفة مميزة.

إن العملية الأساسية لتحديد وحدات الترجمة هذه (أو ترادوكسيمات) هي التقسيم، تعرف الوحدات الصغرى في السياق: لا يمكن هكذا اعتبار كلمة بمفردها أثناء الترجمة، وإنما دائما بالنسبة إلى كلمات أخرى. فحتى في حالة النصوص المتخصصة، من المهم النظر إلى المتلازمات اللفظية *corrélations* على أنها شكل من الترادوكسيمات.

إن تحليل النصوص المراد ترجمتها يساعد على توضيح سمات مميزة للترادوكسيمات، فالسمة المميزة على سبيل المثال للعبارة *dire quelque chose haut et fort* (قال بأعلى صوته) هي ذات طابع براغماتي. وتطرح عندئذ مسألة تحديد السمات المميزة واختيارها. إن عدد السمات المميزة للترادوكسيمات وطبيعتها يمكن أن يتغيرا وفقا لعدة معالم، لا سيما الخيارات النظرية. وهكذا يمكن اختيار مقارنة وظيفية، وبراغماتية، وثقافية، أو مصطلحية في دراسة وحدات الترجمة هذه.

ينبغي أن يساعد اختيار الترادوكسيمات على بناء نظام تعادل بين لغتين أو عدة لغات، أي نظام يتم فيه تحديد مختلف الوحدات وتعريفها بالنسبة إلى بعضها البعض. ولبناء هذا النظام، نلجأ إلى مبدأي التلازم اللفظي والتقابل. إن التلازم اللفظي يضم كل تعادلات الوحدات التي تظهر السمة المميزة نفسها. وينجم التقابل عن هذا التلازم لأنه يساعد على ربط بعض الوحدات في سياق معين ببعض التعادلات.

وبطبيعة الحال، يمكن أن يكون التعادل وحيدا أو منعزلا، ويمكن بالمثل أن تشترك الوحدة (الترادوكسيم) في عدة تعادلات تشكل عندئذ عدة متلازمات لفظية،

ففي هذه الحالات، تجتمع التعادلات في حزم متلازمات لفظية يمكن أن يجمع فيها التلازم اللفظي ليس فقط أزواجا من التعادلات وإنما أيضا مجموعات من ثلاثة أو أربعة تعادلات بالنسبة إلى الترادوكسيم نفسه.

إن عملية تحديد التعادلات وتنسيقها هي التي تساعد على تكوين نظام ترجمي، ولكن ينبغي في جميع الأحوال الحرص على أخذ البعد الوظيفي للتعادلات بعين الاعتبار. وهذا البعد يقاس ليس فقط بعدد مرات التوارد occurrence التي يكون فيها للتعادل وظيفة. فقد يحدث في الواقع أن تقابل عدة تعادلات الترادوكسيم نفسه: إنها ظاهرة التغير variation الترجمية. يشير هذا التغير إلى مختلف تعادلات وحدة الترجمة في السياق نفسه، وهي تعادلات يمكن أن ينجزها المترجم دون أن يؤثر ذلك في معنى الرسالة وفي تلقيها.

(٧) الكليات

إن عبارة "كليات الترجمة" في علم الترجمة هي صنو "كليات اللغة" في اللسانيات. وإن كليات اللغة تحيل إلى تناسق بنيوي عام يمكن إرجاعه إلى قيود نطقية articuloire و/ أو قيود إدراكية. وأما في علم الترجمة فتشير "الكليات" إلى السمات اللغوية التي تظهر بشكل أساسي في النصوص المترجمة، والتي تبدو مستقلة عن الأزواج اللغوية المعنية. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بسمات تصادفها في الترجمات بغض النظر عن اللغة المعتمدة. تلخص بيكر (Baker 1993:243) هذه السمات ببعض النقاط: التبسيط، وعدم التكرار، والتوضيح، والتوحيد، والنقل الاستدلالي، وإعادة توزيع المفردات.

تساعد الدراسة التقابلية للنصوص الأصل والترجمات على تحديد طبيعة هذه الكليات. وهكذا يهتم كل من بلوم-كولكا وليفنستون (Blum-Kulka et Levenston)

(1983:119) بـ"التبسيط"، ويميزان بين ثلاثة أنماط منه: التبسيط المفرداتي، والتبسيط التركيبي، والتبسيط الأسلوبي. ويعتبران أن التبسيط المفرداتي يتجلى قبل كل شيء في عدد قليل من الكلمات المستخدمة في الترجمة، ولكنه يمكن أن يتخذ أيضا أشكالاً أخرى مثل التقريب المفهومي، واللجوء إلى المرادفات المألوفة أو أيضا التفسير الثقافي. أذكر، على سبيل المثال، كلمة "المرء" العربية (المؤنث: المرأة) التي تعني الشخص الذي "يتحلى بالمرءة"، والتي تنقل بشكل عام إلى الفرنسية بكلمة "رجل" أو "امرأة". وينطبق الأمر نفسه على كلمة "فحل" (حرفيا: رجولي viril)، ولكنها غالبا ما تترجم بكلمتي "كبير grand، وخصب fécond": على سبيل المثال، ترجمت عبارة "فحولة الشعراء"، وهي عنوان مؤلف كلاسيكي عن الشعر العربي، إلى عبارة Les grands poètes أو أيضا إلى عبارة Les poètes féconds.

وأما بخصوص أنماط التبسيط الأخرى، فإن ذلك يتم باللجوء إلى التقسيم أو تغيير البنية. وهكذا يلجأ المترجم إلى تبسيط الأسلوب وتبديل الجمل المركبة بجمل أقل طولاً أو غموضاً. وثمة قاعدة عامة يحذف المترجم بموجبها أيضا المعلومات المتكررة والتلخيص المفرط. يرى توري (Toury 1991:188) أن الاتجاه الأخير هو "أحد معايير الترجمة الأكثر ثباتاً والأكثر صلابة في كل اللغات المدروسة حتى الآن".

إن هذا الميل العام تقريبا نحو التبسيط يسير أحيانا جنبا إلى جنب مع تبسيط المعنى. فقد بينت دراسة بلوم-كولكا (Blum-Kulka 1986) عن الترجمات بين الإنجليزية والفرنسية أن المترجمين يميلون إلى تطوير بعض جوانب النص الأصل ليكون أكثر وضوحاً بالنسبة لقراء اللغة الهدف؛ إذ أنهم يقومون بذلك لتقوية تماسك النص على وجه الخصوص. وقد توصل المؤلف إلى فرضية مفادها أن التوضيح إستراتيجية عامة، وهي سمة كل عمليات الوساطة médiation، وموجودة لدى كل المترجمين مهما كانت لغات عملهم.

ويسجل شليزنجر (Shlesinger 1995: 210) ملاحظة مشابهة تتعلق بالترجمين الشفهيين انطلاقاً من عدة دراسات تتعلق بالترجمة الفورية بين الإنجليزية والعبرية. ويخلص في دراسته إلى أن "الترجمين الشفهيين يميلون إلى نقل الأشكال الضمنية بطريقة أكثر وضوحاً". ويسجل من طرق التوضيح التي لاحظها الميل إلى إكمال الجمل غير المكتملة، وتصويب العبارات غير الصحيحة نحوياً، وحذف التردد والكلمات غير المناسبة عندما يكرر الخطيب نفسه في خطابه. ويستنتج المؤلف اتجاهها عاماً نحو التوحيد لدى المترجمين الشفهيين.

وأما توري (Toury 1995: 287) فيتكلم من جهته على "قانون توحيد النمط standardisation المتزايد". ينعكس توحيد النمط هذا في الميل إلى تبديل العلاقات غير العادية في النص بعلاقات أكثر تقليدية في النص الهدف. ويرى المؤلف أن هذا "القانون" يتأكد مع تقدم العمر، ودرجة الثنائية اللغوية، واتساع المعارف، وزيادة خبرة المترجم. ويذهب إلى حد إقامة علاقة بين الوضع الاجتماعي للترجمة في سياق معين ودرجة توحيد النمط التي يطبقها المترجمون على النصوص.

وبموازاة ذلك، يضع توري (Toury 1995: 275) فرضية أخرى، أطلق عليها اسم "قانون التداخل"، التي تقول إن عملية النقل من لغة إلى أخرى تميل لأن تكون مصحوبة بتداخل لغوي". ويرى أن هذا التداخل ملازم للعملية الذهنية للترجمة، ولكن درجة التساهل مع هذا التداخل تتعلق "بالمقام" الذي تتمتع به اللغات المعنية: يوجد التداخل الأكثر وضوحاً في النصوص المترجمة من لغة / ثقافة "مهمة" إلى لغة / ثقافة "ثانوية" أو ضعيفة.

وهكذا نرى أن مسألة كليات الترجمة موضع جدال، بل أن لها تبعات أيديولوجية يصعب تجاهلها. فالدراسات التي أجريت تنطلق بشكل عام من نية حميدة، ألا وهي بيان كلية عملية الترجمة، ولكنها غالباً ما تتيه في دروب التشابه

والأيدولوجيا المتعرجة. ولا جرم أن ظاهرة الترجمة كلية، ولكن الموقف من لغات الترجمة ليس كلياً بالضرورة.

(٨) "المواد النصية"

لقد شهدت دراسة اللغة انطلاقاً من مواد نصية مترجمة تطوراً غير مسبوق منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين. والمادة النصية مجموعة من النصوص المكتوبة أو الشفهية، التي تم جمعها غالباً وفق معايير محددة، والتي تتوفر على شكل إلكتروني لتسهيل الاطلاع عليها بالوسائل المعلوماتية.

تتناول لسانيات المادة النصية الظواهر اللغوية بطريقة تجريبية ووصفية، وهذا هو الجانب الأكثر أهمية بالنسبة إلى علماء الترجمة. وقد انتقد هولمز (Holmes 1988) استخدام الاستبطان introspection في نظريات الترجمة، ودعا توري (Tory 1995) إلى إنشاء علم ترجمة وصفي يقوم على وقائع يمكن ملاحظتها. وأما بيكر (Baker 1995)، فقد درست مختلف جوانب استخدام المواد النصية وإشكالياتها في علم الترجمة: تعريف المادة النصية، ومعايير اختيار النصوص، وجانية المؤلفين، وأنماط التحليل، وأدوات المعالجة، إلخ.

إننا نعلم بوجود نمطين رئيسين من المواد النصية: المواد النصية أحادية اللغة والمواد النصية ثنائية اللغات (أو متعددة اللغات)، إلخ، وقد استخدم اللسانيون حتى الآن المواد النصية أحادية اللغة لدراسة الوقائع اللغوية ضمن اللغة نفسها: هذه هي الحال بالنسبة إلى اللغة الإنجليزية، على سبيل المثال، من المادة النصية البريطانية الوطنية British National Corpus (١٩٩٥). ومع ذلك، لقد بين ساجر (Sager 1990) أن المواد النصية أحادية اللغة التي تتضمن نصوصاً متخصصة يمكن أن تفيد أيضاً في تعليم المصطلح وتقوية معارف المترجمين في لغات الاختصاص.

ولكن استخدام المواد النصية (ثنائية ومتعددة اللغات) أكثر فائدة وسهولة في علم الترجمة. وقد حددت بيكر (Baker 1995) نمطين رئيسين من المواد النصية التي يمكن أن يستخدمها علماء الترجمة:

١- **المواد النصية المتوازية:** وهي مواد تتضمن نصوصا مستقاة من لغتين أو من عدة لغات، وتوضع فيها نصوص اللغة الأولى *langue A* في مقابل نصوص اللغة الثانية *langue B* و/أو اللغة الثالثة *langue C*. وتتكلم عن نصوص متوازية أو متزامنة أو أيضا مصفوفة بمحاذاة بعضها البعض للإشارة إلى حقيقة أن النصوص الأصل وترجماتها منسقة على عدة مستويات (الجملة، الفقرات، والفصول): توضع الجملة من اللغة الأولى في مقابل ترجمتها من اللغة الثانية، إلخ.

لقد سبق أن أنشأ الباحثون في اللسانيات والترجمة عدة مواد نصية ثنائية اللغة متوازية: سالكي (Salkie 1995) بالنسبة إلى الزوج اللغوي إنجليزي-فرنسي؛ ومارينال (Marinal 1992) بالنسبة إلى الزوج اللغوي إنجليزي-إيطالي؛ وشميد (Schmied 1994) بالنسبة إلى الزوج اللغوي إنجليزي-ألماني؛ ويوهانسون (Johanson 1994) بالنسبة إلى الزوج اللغوي إنجليزي-نرويجي؛ وغيدر (Guidère 2005) بالنسبة إلى الزوج اللغوي فرنسي-عربي.

لقد تمت محاذاة نصوص هذه المواد لتستخدم أساسا لدراسة تعادلات الجمل والتقابلات المفرداتية في مختلف اللغات التي تم وضعها بشكل متواز. وقد أفادت أيضا في دراسة سلوك المترجمين في مواجهة مختلف أنماط النصوص، وفي اكتشاف علاقات التعادل على مختلف مستويات التحليل (الدلالي، والتركيب، والبراغماتي). وباختصار، إن تطبيقات المواد النصية المتوازية عديدة: تعليم الترجمة، ووضع قواميس ثنائية اللغات، وذاكرات الترجمة الآلية، والمصطلحات ثنائية ومتعددة اللغات، إلخ.

٢- المواد النصية القابلة للمقارنة: وهي مواد تضم نصوصاً أصلية بلغة أولى ونصوصاً من لغة ثانية مترجمة إلى هذه اللغة الثانية، على سبيل المثال روايات أصلية بالإنجليزية، وروايات فرنسية مترجمة إلى الإنجليزية. والهدف من وراء ذلك، دراسة السمات الأكثر تكراراً في النصوص المترجمة بالمقارنة مع الأنماط الأخرى من النتاجات النصية.

وهكذا سجلت بيكر (Baker1995) في معرض دراستها النصوص الأصلية الإنجليزية والنصوص المترجمة إلى الإنجليزية الملاحظات التالية: أولاً، تميل النصوص المترجمة لأن تكون أكثر وضوحاً من النصوص الأصلية؛ ثانياً، تظهر الترجمات نحواً أكثر تقليدية من أنماط النصوص الأخرى؛ ثالثاً، تميل الترجمات إلى تجنب التكرار حتى عندما ترد في النصوص الأصلية. وقد قادت هذه السمات المميزة بيكر إلى الاستنتاج أن الترجمة تمثل "شفرة" code ثالثة، أي لغة مستقلة.

وهناك لمعالجة المواد النصية المتوازية العديد من الأدوات المعلوماتية المكيفة مع كل لغة أو زوج من اللغات. وإن إحدى الأدوات الأكثر استخداماً، بالنسبة إلى الإنجليزية على سبيل المثال، هي WordSmith Tools، وهي أداة قوية ومجالية متصلة بالإنترنت. يساعد هذا النمط من الأدوات في تطبيقه على مجموعات نصية كبرى على التحقق من فرضيات مثل "فرضية التوضيح" لدى بيكر التي تقول إن النصوص المترجمة بشكل عام أكثر وضوحاً من النصوص الأصل، أو أيضاً فرضية "توحيد النمط" التي وضعها على وجه الخصوص بيترز وبيتشي (Peters et Picchi)، والتي تتضمن قاعدة عامة تقول إن الترجمات تنطوي على لغة أكثر تقليدية من لغة النصوص الأصل.

وباختصار، إن دراسة المواد النصية مثرية، ولكن بشرط الاتفاق على الجانب الذي نريد مقارنته بين لغتين: من جهة، لأنه لا يمكن مقارنة كل شيء، ومن جهة

أخرى، لأن بعض السمات خاصة بلغة واحدة، ولأنه من العبث أن نفكر، بأي ثمن، بمقارنة كل زوج من اللغات. وأخيرا، إن مسألة توفر المواد النصية على شكل إلكتروني- والصعوبات الملازمة لتكوينها في بعض اللغات ضعيفة الانتشار- يمكن أن تكون رادعا حقيقيا لإنجاز مثل هذه الدراسات.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، يقدم اللجوء إلى الأدوات المعلوماتية المناسبة لمعالجة المواد النصية للمختصين في الترجمة إمكانيات استكشاف جديدة، لاسيما أن أدوات معالجة المواد النصية اليوم لا تقتصر على الحسابات الإحصائية، ولكنها تدمج أكثر فأكثر تعقد اللغة، ففي اللغة الفرنسية على سبيل المثال، يقدم برنامج "تروب" Tropes الذي طورته شركة أستيك Acetic إمكانيات وظيفية متطورة لتحليل دلالي وبلاغي.

وفضلا عن ذلك، تمهد هذه الأدوات الدرب لمناهج استكشاف جديدة. وهكذا تميز بيكر (Baker 1997) بين منهجين في استخدام المواد النصية في إطار الدراسات الترجمة:

١- يقوم المنهج الأول، الذي يسمى في الإنجليزية bottom up (من الأسفل إلى الأعلى)، على الانطلاق من المادة النصية، أي من ظواهر ترجمة ملموسة وقابلة للملاحظة تجريبيا، بهدف استخلاص نتائج نوعية تتعلق ببعض الجوانب الترجمة أو ببعض التعميمات المتعلقة ببعض اللغات أو ببعض الأزواج اللغوية. إنه المنهج الاستقرائي في علم الترجمة (من الخاص إلى العام).

٢- يقوم المنهج الثاني، الذي يسمى في الإنجليزية top down (من الأعلى إلى الأسفل)، على الانطلاق من فرضيات عمل نظرية، أي في معظم الأوقات من حدس مترجم أو من فكرة مجردة، بهدف التحقق منها أو إثباتها باللجوء إلى مواد نصية متوازية أو قابلة للمقارنة. إنه المنهج الاستدلالي في علم الترجمة (من العام إلى الخاص).

يمكن - ويفضل - الجمع بين هذين المنهجين في العمل على مواد متنوعة للوصول إلى نتائج موثوقة تتعلق بالظواهر المدروسة. وإنه لمن الواضح أن الأمر الأكثر أهمية يكمن في الفرضية والملاحظة التي تم الانطلاق منهما، لأنه "لا يكفي امتلاك العقل السليم، فالأمر الأساسي يتمثل في تطبيقه تطبيقاً جيداً" (ديكارت Descartes، خطاب في المنهج، ١٦٧٣).

(٩) "الخيارات" و"القرارات"

تبدو الترجمة لعدد من المختصين الحريصين على العقلنة عملية اتخاذ قرار في مواجهة عدد من الخيارات التي تتوفر لدى المترجم بحسب النصوص والسياقات، ولكن عملية اتخاذ القرارات معقدة لأنها خاضعة لطرق حل مشكلات الترجمة، وترتبط هذه الطرق بالمعرفة المتوفرة في وقت معين، أي بالمعرفة المثبتة (أي ما تم تخزينه في الذاكرة) وبالمعرفة الإجرائية (طريقة استخدام معارفنا).

يطرح ويلس (Wilss 1996)، في هذا الصدد، عدة أسئلة مهمة: ما العوامل التي تحدد اختيار هذا الحل الترجمي أو ذاك؟ وأي أنماط من الخيارات لأي أنماط من النصوص؟ وما هي القرارات الممكنة؟ وكيف يتم الخيار في هذا المستوى النصي أو ذاك؟ وما النتيجة الحاصلة وفقاً لهذا الخيار أو ذاك؟ إلخ. وهي أسئلة تستحق دراسة معمقة انطلاقاً من أعمال عينة واسعة من المترجمين.

إن نشاط المترجم معقد من ناحية اتخاذ القرار لاسيما أن الترجمة عملية مستمدة، بمعنى أن المترجم لا ينطلق من العدم لإنتاج نص أصلي، وإنما يستمد إنتاجه من نص أصلي موجود. وينبغي في جميع الأحوال دراسة كل الطرق التي يحاول من خلالها المترجم حل المشكلات الدلالية والبراغماتية والأسلوبية خلال عمل "الاستمداد" هذا دراسة منهجية. ويرى ليفي (Lévy 1967: 172) أن خيارات الترجمة

"تتأثر بالمعرفة المتراكمة أثناء القرارات السابقة والموقف الذي نتج عنها". وبعبارة أخرى، إنها تتأثر بالذاكرة.

ترتبط طبيعة القرار في الواقع بالمستوى الذي يعمل عليه المترجم وبإستراتيجية الترجمة، فعلى مستوى البنية الأصغر (الوحدات المعجمية والنحوية)، يقوم المترجم بحل المشكلات المحلية. وأما على مستوى البنية النصية الأكبر فيقوم باتخاذ قرارات مهمة وفقا لإستراتيجية مُعدة مسبقا (على سبيل المثال إستراتيجية أهل المصدر في مقابل إستراتيجية أهل الهدف). ولكن ينبغي عليه، تجنباً لأي تناقض في الترجمة، أن يفكر في حل المشكلات على مستوى البنية النصية الأصغر وفقا لإستراتيجيته على مستوى البنية النصية الأكبر.

تساعد "بروتوكولات التفكير بصوت مرتفع" TAPs على إدراك بعض الأنماط الذهنية في اتخاذ القرارات. ويتم توضيح سير العملية بالتعبير بصوت مرتفع عما نقوم به خلالها، واتباع المراحل التي نمر فيها أثناء الترجمة خطوة خطوة، وبالطريقة نفسها، يمكن أن يسجل الحاسب أفعالنا وجهاز التسجيل تفكيرنا.

وهكذا استطاعت تيركونن- كونديت اكتشاف الطريقة التي يعالج بها دارسو الترجمة مشكلات الترجمة، وكيفية اختيارهم مختلف الحلول الممكنة. وتم إثبات أن أكثر الطرق المستخدمة شيوعا هي طريقة "المحاولة-الخطأ": يختار الدارس حلا بطريقة شبه عشوائية، ثم يقيم درجة مناسبة النتيجة؛ ويبقى عليها إن رأى أنها ملائمة، وإلا فإنه يقوم بمحاولة أخرى، وهكذا دواليك حتى نهاية النص. ويتعلق الأمر إجمالا بعملية تعلم بالاستقراء تهدف إلى تطوير تدريجي للإستراتيجيات الترجمة العامة انطلاقا من سلسلة متتابعة من القرارات الخاصة، وأننا بعيدون عن كوجيتو ما قبل الترجمة الذي ينبغي أن يوضح الدرب للمترجم.

كوجيتو ما قبل الترجمة

إننا نترجم في معظم الأوقات أجناسا نصية معروفة. وسواء ترجمنا روايات، ودراسات، وإعلانات أم كتباً تعليمية مدرسية، فإننا نتبع دروباً استدلالية سبق أن سلكناها (سردية، وحجاجية، وإخبارية، إلخ.)، ونستخدم طرائق سبق أن استخدمناها (التكليف، والتوضيح، إلخ.). ويمكن هكذا اعتبار ترجمتنا تفعيلاً لخياراتنا القديمة، ولحلولنا السابقة، فالنص المترجم ليس سوى استحضاراً لقرارات سابقة، ولمعارف مخزنة في الذاكرة. ويمكن منذئذ التساؤل حول إمكانية قرار ترجمة من دون ذاكرة.

ثمة عدة إشكاليات تطرح نفسها هنا:

أولاً: إشكالية معرفة ما يميز القرار التحليلي من خيار الذاكرة: إن لم يكن هناك ترجمة من دون ذاكرة، فهل تقتصر الذاكرة عندئذ على حشد معارف وخيارات سابقة؟

ثانياً: إن كان ممكناً التفكير بقرار من دون ذاكرة، فهل ينطوي هذا التمييز على نتائج على المستوى العملي والملموس؟ وأخيراً: إن كان يستحيل اختيار حل من دون ذاكرة، فما هو وضع القرارات "الأصلية" المتعلقة بما لم نترجمه سابقاً؟

إنه لمن الصحيح فيما يتعلق بالنقطة الأولى أن خيار الترجمة في معظم الأوقات يحيل إلى ترجمة موضوعات سبق أن عرفناها. وإن ترجمة تقرير عن حدث سياسي وتحليل لأحد الاقتصاديين أو طيش نجم سينمائي هي موضوع قرارات متشابهة جداً بحيث يمكن تأكيد أن قرار الترجمة هو تعرف بمعنى إعادة تذكر.

ومع ذلك، لا بد من ملاحظة أن القرار الدقيق نفسه لا يقتصر على فعل الذاكرة. ولتأكيد أنه ليست هناك ترجمة من دون ذاكرة، ينبغي اعتبار أن الخيار والذاكرة يمكن أن يكونا غير متميزين. والحال أن الذاكرة والخيار يظهران على الفور

فعلين متميزين فعليا. إن خيار الحل في الترجمة بالقدر الذي يتطلب فيه جهد التركيز فعل إرادي وخارجي يتم بين الأنا والنص. في حين أن جهد الترسيخ في الذاكرة يقوم على استبطان ما ندركه لنجعل منه معرفة يمكن حشدها متى رغبتنا في ذلك. إن سلبية الذاكرة تبدو غير متوافقة مع قرار الترجمة الإرادي في وقت معين بطريقة ما. وليست المسألة إذن معرفة إن كان باستطاعتنا الترجمة من دون ذاكرة بقدر ما هي معرفة كيف يمكن للذاكرة أن تتدخل في قرار الترجمة.

وبما أن الترجمة نفسها تبدو التقاء ذات المترجم مع معطى نصي خارجي، فإنها يمكن أن تكون خيارا ذاتيا وليس قرارا خاضعا لما هو كائن في الموضوع. وإن الحل الذي نختاره في الترجمة يشكل عامة رد فعل على القصدية التي يتضمنها المعطى النصي. فقرار الترجمة ليس تفعيلا لذاكرة نصية مكونة مسبقا، وإنما رد فعل على قصد أولي في التواصل.

(١٠) "إستراتيجيات الترجمة"

إن كلمة *stratégie* (من اليونانية *stratos* التي تعني الجيش و *agêin* التي تعني يقود) تشير إلى التوجيه العام لفعل يتميز بتناسق وهدف على المدى البعيد. وأما في الترجمة، فتتعلق الإستراتيجية باختيار النصوص المراد ترجمتها والمنهج الذي يتم تبنيه من أجل ترجمتها، أي مختلف القرارات التي يتخذها المترجم في ممارسة مهامه. وترتبط العناصر الثلاثة هذه (الاختيار، والمنهج، والقرار) بعوامل مختلفة ومتنوعة: اقتصادية، ثقافية، سياسية، تاريخية، وأيديولوجية، إلخ.

ولكن يمكن التمييز، فيما وراء تعدد العوامل، بين نمطين رئيسيين من الإستراتيجيات الترجمةية: من جهة، إستراتيجية "أهل المصدر" التي تهدف إلى ترسيخ المعايير والقيم المهيمنة في الثقافة الأصل؛ ومن جهة أخرى، إستراتيجية "أهل الهدف"

التي تهدف إلى إخضاع النصوص الأجنبية لقيود الثقافة الهدف، فالأولى حمائية لأنها تهدف إلى المحافظة على ثقافة الانطلاق، والثانية تمثيلية assimilationniste لأنها تهدف إلى محوها بتفضيل ثقافة الوصول.

إن الكلمات التي تفيد في الإشارة إلى كل من هاتين الإستراتيجيتين تختلف من لغة لأخرى، ففي الفرنسية، هناك كلمة "تجنيس" naturalisation التي تشير إلى عملية التكيف التي يجريها المترجم من أجل "تجنيس" العمل الأجنبي، على طريقة الفرد الذي يحصل على جنسية دولة أخرى بالتجنيس: يصبح النص طبيعياً في الثقافة الهدف، أي أنه يتم محو خصوصياته الأكثر وضوحاً ليكون مقبولاً لدى "الأمة" الملتقية. والهدف من وراء ذلك، العمل على قبول "الأجنبي" في الثقافة الوطنية دون إثارة الجدل ودون صدم إحساس الجمهور.

وعلى العكس من ذلك، تشير كلمة exotisation (إستراتيجية الإغراب) في الدراسات الترجمة الصادرة باللغة الفرنسية إلى الاتجاه المعاكس، الذي يقوم على المحافظة، في الثقافة الهدف، على السمات المميزة للعمل الأجنبي (الصور، والأسلوب، والقيم). ونتيجة هذه الإستراتيجية ترجمة توصف بأنها غريبة exotique لأنها تظهر غرابته بالإبقاء على سمات أصله واضحة (الأسماء الأجنبية، والأماكن الغريبة، إلخ). والهدف قبل كل شيء تعليمي: استفتاح ذهن الجمهور الهدف على ما يطلق عليه بيرمان (Berman 1984) اسم "محنة الغريب".

أخلاقيات الترجمة لدى بيرمان

يرى بيرمان في كتابه *محنة الغريب* (١٩٨٤) أن التأمل في الترجمة أصبح ضرورة داخلية. وترتبط "المسألة الأخلاقية ارتباطاً وثيقاً" بمأساة المترجم، الذي يتنازع قطبان (العمل والمترجم؛ والكاتب والجمهور): "الترجمة خدمة سيدين"

(Rosenzweig). والتأمل الأخلاقي ضروري أيضا لأن الثقافات تقاوم الترجمة- حتى وإن كانت بحاجة إليها- لمجرد المنعكس العرقي المركزي. والحال هذه أن جوهر الترجمة أن تكون مفتوحة، وحوارا، واختلاطا، ولا مركزية. وتتعارض هذه الأخلاقيات "الإيجابية" حسب بيرمان مع أخلاقيات "سلبية" تهدف إلى تحويل الترجمة عن هدفها الإنسي humaniste بجعلها في خدمة قيم أيديولوجية تقوم بنفي "غربة" l'étrangeté الآخر، ولهذا ينبغي على المترجم أن يطور "منهجاً تحليلياً" يساعده على كشف أنظمة التشويه التي تهدد ممارساته، والتي تعمل بطريقة شعورية أو لا شعورية على مستوى خياراته الترجمية. وباختصار، إن الأخلاقيات تفرض على المترجم التحكم بأهوائه الترجمية" (بيرمان).

وأما في الإنجليزية، فإن الكلمات التي تشير إلى هاتين الإستراتيجيتين مختلفتان، ولكن الفكرة التي تتضمنها كل إستراتيجية هي نفسها في الفرنسية. من جهة، هناك "التدجين" domesticating الذي يقوم على "تدجين" النص الأجنبي، أي على جعله داجنا على طريقة الحيوان البري الذي نتوصل إلى جعله أليفاً نتيجة جهد كبير، يتوج بانضمامه إلى أفراد الأسرة في "البيت" maison (من اللاتينية domus). ومن جهة أخرى، "التغريب" foreignizing^(٣) الذي يقوم على المحافظة على الطابع الأجنبي للأعمال

(٣) (يستخدم جمال الجزيري في ترجمته معجم دراسات الترجمة، المشروع القومي للترجمة، العدد ١١٥٢، ٢٠٠٨، ص ١٢٩ - ١٣٠ مصطلح "الترجمة المستعجمة"، ويقول: "ويطلق عليها أيضا الترجمة القاصر Minoritizing Translation: مصطلح يستخدمه فينوتي Venuti (١٩٩٥) للدلالة على نوع من الترجمة يتم فيها إنتاج نص مستهدف يخالف أعراف اللغة المستهدفة مخالفة متعمدة بأن يحفظ بقدر من عجمة النص الأصلي...". وقد وجدت أن مصطلح التغريب أكثر استخداماً، وهو إستراتيجية معاكسة لإستراتيجية التقريب أو التدجين domestication التي يتكلم عليها فينوتي أيضاً، والتي تجعل النص الهدف قريباً من القارئ. وهناك من يستخدم مصطلحات أخرى مثل الترجمة التأصيلية، أو التجنيس، أو التوطن، إلخ. المترجم).

الترجمة، ولكن نتيجة بعض التحريفات المقبولة لمعايير الثقافة المتلقية. فالمرجم لا يبحث هنا عن تكييف النص مع القيم المحلية للثقافة الهدف، ولكنه يعلن من دون عقدة نفسية الأصل الأجنبي لمنتجه. ويمكن في بعض الحالات أن يفخم التعابير المأثورة clichés المرتبطة بصورة الأجنبي ليواكب موضة الإغراب exotisme بشكل أفضل.

لقد تم تطبيق هذه الخيارات الإستراتيجية على مر التاريخ. وقد تساءل الفيلسوف نيتشه Nietzsche (١٨٤٤-١٩٠٠) على سبيل المثال عن رسوخ ظاهرة "التدجين" في روما القديمة. وقد تعتمد كبار الشعراء اللاتينيين ترجمة النصوص الإغريقية إلى لغة عصرهم وذوقه. وقد استبعدوا على وجه الخصوص الأسماء الإغريقية (أسماء الأشخاص، والأماكن) لصالح الأسماء اللاتينية، وقاموا بمحو التلميحات الثقافية الأصل لصالح الإحالات الخاصة بثقافة روما.

لقد دفعت إستراتيجية الترجمة هذه نيتشه إلى القول "إن الترجمة كانت شكلا من أشكال الغزو". ويبدو في الواقع أن تجنيس الأعمال المترجمة إستراتيجية تميز الثقافات المهيمنة في عصر معين. ويمكن التحقق من هذه الفرضية بملاحظة خيارات المترجمين الفرنسيين والبريطانيين، ومنهمجهم في أوج مجد إمبراطوريتيهما. وأشهر مثال توضيحي في الفرنسية هو مثال "جماليات ولكن خائنات" التي روج لها نيقولا بيرو دابلانكور Nicolas Perrot d'Ablancourt في القرن السابع عشر. وأما في الإنجليزية، فنجد مقارنة شبيهة لدى جون دينهام John Denham الذي لم يكن يهدف إلى تحديث الأعمال القديمة فقط، وإنما أيضا إلى تعزيز الهوية الوطنية للثقافة الإنجليزية.

لقد درس فينوتي Venuti (١٩٩٢) عن كُتب تحديات هذه الإستراتيجية، وخلص إلى نتيجة مفادها أن "تدجين" أو "تجنيس" الأعمال المترجمة غالبا ما يفيد المصالح الوطنية، سواء كانت سياسية، أم اقتصادية، أم دينية أو حتى علمية.

وعلى العكس من ذلك، يرى بيرمان (١٩٨٤) أن إستراتيجية "التغريب" *étrangéisation* أو الإغراب *exotisation* تشكل أخلاقيات ترجمة حقيقية لأنها لا تلجأ إلى منهج مركزي عرقي، وأنها تهدف إلى حماية الثقافة الأصل من الاتجاهات الإمبريالية للثقافات المتلقية. ويستشهد بيرمان بمثال الفيلسوف الألماني شلايرماشر في دراسته حول "مختلف مناهج الترجمة".

والواقع أننا نصادف مشجعين للإغراب، ولكن أيضا أنصارا للتجنيس أكثر عددا مهما كانت الدولة المعنية. فلكل إستراتيجية من هذه الإستراتيجيات إيجابياتها وسلبياتها، بحيث أن اختيار إستراتيجية معينة يرتبط بالهدف المعلن أو غير المعلن للمترجم أكثر من ارتباطه بطبيعة النصوص المراد ترجمتها.

إن الرهانات الإستراتيجية للترجمة لا تقع بالضرورة في المجال النصي؛ وإنها تتجاوز غالبا الإطار اللغوي لتشمل إشكاليات ثقافية وسياسية. وللاقتناع بذلك، يكفي مقارنة الترجمات المعاصرة لأعمال قديمة بترجمات عصر تلك الأعمال في مختلف المناطق الثقافية. وتقدم الترجمة الأدبية في هذا الصدد العديد من الأمثلة المفيدة في معظم اللغات الدولية. وإننا - حسب الدول - لا نترجم الأعمال نفسها بالطريقة ذاتها.

أخلاقيات الترجمة وسياستها لدى ميشونيك

يعرض ميشونيك في كتابه الموسوم بعنوان *أخلاقيات الترجمة وسياستها* (٢٠٠٧) ثلاثة مفاهيم (شعرية، وأخلاقية، وسياسية) تشترك في نظرية شاملة للغة تقوم الترجمة فيها بدور حاسم: "إنني لا أعرف الأخلاقيات بأنها مسؤولية اجتماعية، وإنما بأنها البحث عن ذات تسعى لأن تكون ذاتا من خلال نشاطها، ولكنه نشاط يصبح الآخر من خلاله ذاتا. وبهذا المعنى، فإن هذه الذات بوصفها كائنا لغويا ذا أخلاقية وشعرية بشكل لا ينفصل. فبهذا الحد من التضامن، تخص

أخلاقيات اللغة كل الكائنات اللغوية، أي مواطني الإنسانية، وبهذا تكون الأخلاقيات سياسية" (8: 2007 Meschonnic).

تبدو الأخلاقيات من خلال هذا التعريف أمرا بدهيا في مواجهة عدم كفاية الأدبيات التي حظ بيم (Pym 1997) من قدرها. ويركز بيم تأمله على المترجم، على حساب فعل الترجمة، ويهمل، نتيجة لذلك، القارئ المتلقي. إن تحليل ميشونيك المفصل يشير إلى حدود مقارنة بيم الأدبياتية. ولكن أخلاقيات ميشونيك لا تنفصل عن نظريته في الشعرية التي تبدو فيها الترجمة، في نهاية المطاف، تحويلا لشكل من الحياة بواسطة شكل من اللغة، والعكس بالعكس. وباختصار، ثمة علاقة تفاعل بين اللغة والحياة. يرى ميشونيك أن الترجمة فعل أخلاقي لأنها تتجاوز التقابل بين الهوية *identité* والغيرية *altérité* موضحة أن الهوية لا تأتي إلا من الغيرية.

(١١) "معايير الترجمة"

تعني "المعايير" الانتظام الملاحظ في سلوك المترجمين في بعض السياقات الاجتماعية-الثقافية. وقد عرّف جدعون توري (Gideon Toury 1980) المفهوم انطلاقا من فكرة أن نشاط المترجم لا يمكن دراسته بشكل منفصل عن سياقه التاريخي. ويعتبر أن للترجمات المنجزة وظيفة اجتماعية في تعدد النظام الأدبي للثقافة الهدف.

إن هذه "المعايير" في تصور توري لا تتعلق بأية مقارنة معيارية، وبعبارة أخرى، إنها لا تعني القواعد والقيود المفروضة على المترجم في عمله؛ إنها لا تعني أيضا ما هي الترجمة "الجيدة"، وما هي الطريقة الأنسب للترجمة. وباختصار، إن هذه "المعايير" وصفية فقط، وتعكس الظروف الفعلية لإنتاج الترجمات وتلقيها في سياق خاص. وفضلا عن ذلك، إننا لا نجد لها في الترجمات نفسها، وإنما في المقدمات، والتقارير، والمقالات المصاحبة للأعمال المترجمة. ولهذا يفضل توري دراسة الآراء والأحكام التي

صدرت بشأن الترجمات المنجزة في لغة هدف في وقت معين بدلا من تقويمها، ومن ثم استنتاج معايير "ضمنية" أو "صریحة" منها.

إن النموذج الذي يقترحه توري مستمد من تمييز تشومسكي بين "الكفاءة" و"الإنجاز"، ولكنه يؤسس المعايير مستوى ثالثا للتحليل. ويرى أن مستوى الكفاءة يساعد على تقديم قائمة وصفية لخيارات الترجمة المتوفرة في سياق خاص، وأن مستوى الإنجاز يساعد على ملاحظة الخيارات التي يلجأ إليها المترجم فعليا، وأن مستوى المعايير هو مستوى الأسس الاجتماعية الثقافية التي تنظم هذه الخيارات في وقت معين.

وتستوجب المعايير من هذا المنظور تصورا للترجمة يعتبرها مماثلة لعملية اتخاذ القرار. ويلاحظ توري (Toury 1995) أن المترجم يقوم بدور اجتماعي يتجاوز تجاوزا كبيرا مجرد عملية النقل اللغوي. ويمثل هذا الدور وظيفة خاصة في المجتمع، ومن المفترض أن يتخذ قرارات توافق توقعات مجتمعه. ويرى توري أن تمثل التوقعات الاجتماعية هذه (المعايير الاجتماعية) هو الشرط الأولي في مهنة المترجم.

يميز توري (Toury 1995) انطلاقا من دراسة شملت عددا كبيرا من الترجمات والمترجمين بين ثلاثة أنماط من المعايير:

١- المعايير الأولية: يختار المترجم في هذا المستوى الالتزام إما بالمعايير الموجودة في النص الأصل، وإما بالمعايير السائدة في الثقافة الهدف. ويحدد الالتزام بالمعايير الأولى تلاؤم الترجمة مع النص الأصل، في حين أن الالتزام بالثانية يحدد مقبولة الترجمة في الثقافة الهدف.

٢- المعايير التمهيدية: يختار المترجم في هذا المستوى أو لا يختار الالتزام بـ "سياسة" معينة للترجمة: أنماط النصوص المراد ترجمتها، وأصل المؤلفين، واللغات المفضلة، واختيار الموضوعات المقبولة، إلخ.

٣- المعايير العملية *opérationnelles*^(٤) : يتخذ المترجم في هذا المستوى قرارات ملموسة خلال عملية الترجمة نفسها : إما فيما يتعلق بتقسيم النص الأصل آخذا بعين الاعتبار "معايير التغير بالنسبة إلى رحم النص الأصل"^(٥) ، وإما فيما يتعلق بإعادة صياغة الأقسام آخذا بعين الاعتبار "المعايير اللغوية - النصية".

لقد حاول العديد من المنظرين تطبيق هذه الاعتبارات على أنماط مختلفة من النصوص والترجمات. وقد توصلوا إلى تحديد نموذج توري على عدة مستويات :
أولاً: لقد وضحو الاختلاف بين "المعايير" و"الأعراف" ، أي بين الأطر المفروضة وتفضيل المترجم الشخصي.

ثانياً: لقد ميزوا بين "المعايير" المكونة "المعايير المنظمة" ، أي بين القواعد الموجودة قبل نشاط الترجمة نفسه والقواعد الخاصة بالمجال الذي نترجم فيه.

ثالثاً: لقد لفتوا الاهتمام إلى الاختلاف بين المعايير "المهنية" ومعايير التلقي ، أي بين الممارسات التي يشجعها المترجمون وتوقعات القراء المتلقين الواعية نوعاً ما.

وقد حاول كسترمان (8: 1993) Chesterman تحديد الفئة الأخيرة فميز بين ثلاثة أنماط رئيسية :

١- معايير "المسئولية" التي تتعلق بالبعد الأخلاقي للترجمة.

٢- معايير "التواصل" التي تتعلق بالبعد الاجتماعي للتواصل.

٣- معايير "العلاقة" المرتبطة بالبعد اللغوي للترجمة.

وتبدو مسألة "المعايير" في نهاية المطاف انشغالا نموذجيا لأهل الهدف *cibliste* ،

(٤) العملية بمعنى التي تنظم القرارات المتخذة في عملية الترجمة. المترجم

(٥) (من المعايير العملية لدى توري ، معايير التغير بالنسبة إلى النص الأصل التي تشمل الحذف ، والإضافة ، وموضع الصفحات ، وقطيع النص ، والهوامش. فبعض التغيرات الملاحظة في الترجمة يمكن أن تكون مستمدة من بنية لغة الوصول نفسها أو من إستراتيجيات التعويض أو الحسارة. المترجم).

لأنها تعطي الأولوية للنص الهدف، وللثقافة المتلقية للترجمات، ففي بعض الحالات، حل المعيار محل مفهوم "التعادل"، نظراً لأن الأخير يعني علاقة أكثر حيادية أو أكثر مساواة بين النصوص الأصل والنصوص الهدف. ويتجلى الفضل الرئيسي للمعيار، كما تشير إلى ذلك بيكر (Baker 1993: 240)، في توضيحه أن موضوع علم الترجمة الأول ليس دراسة الترجمة فقط، وإنما مادة نصية واسعة، أي مجموعة كبيرة متناسقة من النصوص المترجمة في سياق معين ووفق قيود مشتركة، في حين أننا كنا نميل للنظر إلى كل ترجمة على أنها ترجمة وحيدة ومستقلة.

(١٢) "الجودة" و"التقويم"

إن "الجودة" هم رئيس لدى المترجمين التحريريين والشفهيين على السواء. وقد كانت ماثلة على مر التاريخ عبر النقاش الدائر حول الألفاظ والمقاصد، والشكل والمعنى، إلخ. ولكنها تتداخل اليوم مع إشكالية "التقويم" التي تتغير معاييرها وفقاً لنظريات ومقاربات ترجمة.

يمكن بإيجاز تمييز مقاربتين رئيسيتين:

١- مقارنة الجودة لدى أهل الأصل: تنطلق هذه المقاربة من مبدأ أن الترجمة الناجحة هي الترجمة التي تحلل النص الأصل بكل أبعاده، اللغوية والثقافية في آن واحد. وتقوم على معيار الأمانة للمؤلف والتقيد بالنص. ويعتبر المغالون في هذه المقاربة الحرفية شرطاً ضرورياً للجودة: كلما كانت الترجمة قريبة من الأصل، كلما كانت مدركة بشكل أفضل؛ وكلما كانت شفافة، كلما كانت مستحسنة؛ وكلما كان المترجم خفياً، كلما كان الرأي فيه أفضل.

٢- مقارنة الجودة لدى أهل الهدف: تنطلق هذه المقاربة من مبدأ أن الترجمة الجيدة هي ترجمة مقبولة لدى الجمهور الهدف، وقد غالى أنصار "الجماليات الخائئات"

في القرن السابع عشر في تمسكهم بهذا المنطق فاعتبروا أن أفضل ترجمة هي الترجمة الأكثر استحسانا لدى الجمهور. ولذلك فإنهم كانوا يترجمون بتصريف الأعمال القديمة على أمل جذب معاصريهم. ويصبح المترجم في هذه المقاربة مؤلفا، وذوق المتلقين معيارا لامناص منه.

وقد تميز القرن الماضي عن مقاربات الجودة المغالية هذه بتبنيه معايير أكثر مرونة وصرامة في آن واحد. وإن الآراء أكثر تباينا والمعايير أقل ذاتية، ولو أننا نجد بين المعاصرين منظرين من "أهل الهدف" ومن "أهل الأصل".

وهكذا، لجأ نايدا (Nida 1964) إلى مفهوم التعادل الديناميكي للحكم على جودة الترجمة. يعتبر نايدا أن الترجمة الجيدة هي الترجمة التي تحدث تأثير النص الأصل نفسه. ويقترح ثلاثة معايير للتقويم:

أولا: الفعالية العامة لعملية التواصل.

ثانيا: فهم المقصد الذي تتضمنه الرسالة.

ثالثا: إحداث تأثير متشابه لدى الجمهورين (الأصل والهدف).

إن هذه المعايير، على الرغم من أهميتها في تحليل الترجمات، تبدو مبهمه وغير دقيقة عندما يتعلق الأمر بالحكم فعليا على جودة ترجمة معينة. ولتدارك هذا الأمر قام نايدا وتابر (Nida et Taber 1969) بتتقية هذه المعايير فاقترحوا عددا من "الاختبارات" القائمة على فهم الترجمة. وقد اتضح أن هذه الاختبارات ليست صارمة بما يكفي أيضا: لقد اعتبرها المترجمون "تبسيطية" و"سلوكية" جدا.

لقد حاول عدة كتاب تعويض هذا النقص في الصرامة فاقترحوا معايير تقويم أخرى. وقد أهملوا الجمهور الأصل والجمهور الهدف، وركزوا جهودهم على موضوع الترجمة، أي "النص".

تعتبر مقارنة كاتارينا رايس (Katarina Reiss 1971) من أوائل المقاربات النصية للجودة. ترى رايس أن خيارات المترجم يحددها غط النص، وأن هذا النمط هو أحد الثوابت الأكثر أهمية في الترجمة. وقد قامت رايس نتيجة لذلك بتحليل مفصل لأنماط النصوص المتوفرة، وللمستويات النصية الملائمة للتقويم: المستويات الدلالية، والنحوية، والأسلوبية، والبراغماتية.

وقد تطور تأمل رايس بعد عدة سنوات فاتجه نحو مقارنة وظيفية للجودة. إن رايس Reiss وفيرمير Vermeer يضعان الوظيفة (الهدف) في صلب معايير تقويم الترجمات. ويعتبران أن الأكثر أهمية يتمثل في قصدية النص وطريقة تكييفه لبلوغ هدفه. ويميزان ملائمة الترجمة مع أصلها من التعادل الذي يعني لدهما تطابق الوظيفة التواصلية للنصين الأصل والهدف. ولكن ما السبيل تطبيقيا لمعرفة إن كانت الترجمة "ملائمة" أو "معادلة"؟ فمسألة الجودة تبقى بلا تغيير في نظرية الوظيفة.

تنطلق هوز (House 1997) من وجهة نظر براغماتية فتقترح إطار تقويم للترجمات يركز على الميزات اللغوية والظرفية للنص الأصل وللنص الهدف. وتتم أولا مقارنة هذين النصين من وجهة نظر وظيفتهما (هدفهما التواصلية)، ومن ثم من وجهة نظر الوسائل البراغماتية المستخدمة لبلوغ هذه الوظيفة، لدى المؤلف في النص الأصل ولدى المترجم في إعادة صياغة النص الهدف.

تطبيقيا، يعمل المقوم المراجع وفق ثلاث مراحل: أولا، يرسم انطلاقا من تحليل مفصل للنص الأصل جانبية تحدد بدقة وظيفة الرسالة. ثانيا، يشرع بتحليل مماثل لنتاج الترجمة، بحيث يتوصل إلى رسم جانبية للنص الهدف. وأخيرا، يقارن الجانبين النصيتين، نقطة نقطة، ويقيس الانزياح الذي يفصلهما للحكم على الجودة. يتم قياس هذا الانزياح على مستويين رئيسيين: المعنى المعين والمعنى الضمني. ويستخدم بيان الأخطاء في هذين المستويين أساسا لحكم أكثر شمولاً يتعلق بجودة الترجمة (المراجعة).

وتميز دوريو (Durieux 1998) تميزا واضحا بين الجودة المتوقعة في الترجمة "العامة" والجودة التي نسعى إليها في الترجمة "التقنية". وتعتبر أن هناك فرقا طيبعا ومنهجيا يستوجب معايير تقويم مختلفة في كل حالة.

وتبقى مسألة الثقافة: تعرف هوز (House 1996) من هذا المنظور نمطين رئيسيين من الترجمات: "الترجمة المكشوفة" والترجمة "الخفية"^(١). تتعلق الأولى بالنصوص التي ترتبط ارتباطا قويا بالثقافة الأصل (على سبيل المثال، النصوص الأدبية والشعرية)، في حين تتعلق الثانية بالنصوص التي لا تقوم على أساس ثقافي واضح: (على سبيل المثال، النصوص العلمية والتقنية). وتترح هوز في الحالتين الحكم على جودة "المرشحات الثقافية" التي يضعها المترجم، أي طرائق تخفيف الإحالات الثقافية في الترجمة أو تكييفها.

ولكن بعض الباحثين (Schäffner 1998)، الذين يستلهمون من العلوم الإدراكية، يريدون الذهاب أبعد من ذلك، باكتشاف الطريقة التي يفكر بها المترجم للقيام بتلك العمليات. إنهم لا يريدون الحكم فقط على التاج النصي وإنما أيضا على المترجم الذي ينتجه، من خلال العملية الذهنية التي يقوم بها. وهكذا نتجه نحو تقويم للجودة أكثر شمولاً يتضمن الإنسان (المترجم) والعمل (الترجمة) أو أيضا المترجم في أثناء ترجمته. ولكن هذا النمط من المقاربة يعاني أيضا من فرض معايير تقويم على مستوى التعليم والممارسة المهنية. ويقدم جيل (Gile 2005) مثالا جيدا على هذا التوجه: إن "تشخيصه" الأخطاء والعثرات يقوده إلى "تقويم شامل" للمترجمين.

(١) (لزيد من التوضيح، انظر: معجم دراسات الترجمة، ترجمة جمال الجزيري، المشروع القومي للترجمة، العدد ١١٥٢، ٢٠٠٨، ص ١٣٧ - ١٣٨ و ص ٢٣٤ - ٢٣٥. المترجم).

(١٣) تبين الوضع

لقد بقيت المسائل والإشكاليات التي عالجها علماء الترجمة ردحا طويلا من الزمن غير متميزة من تلك التي طرحها اللسانيون. ويوضح النقاش حول "المعنى" توضيحا كاملا هذا التأثير. ورغم أن بعض علماء الترجمة (سيليسكوفتش ولوديرير) أكدوا غالبا رفضهم اللسانيات، فإنهم كانوا مع ذلك يطبقونها ويعرفون المعنى في الترجمة على طريقتهم. وأما المنظرون الآخرون، فلم يكونوا يخفون انتماءهم إليها، كما تشير إلى ذلك بعض عناوين المؤلفات (انظر كاتفورد).

وقد بدأ علم الترجمة بالتميز فعليا عن اللسانيات مع ظهور مفهوم التعادل. ورغم الغموض الذي يكتنف هذا المفهوم والجدال الذي أدى إليه، فإنه ساهم مع ذلك في ظهور تأمل ترجمي مستقل، يتمحور حول مسائل واهتمامات خاصة.

نجد بين الإشكاليات الرئيسة "طرق" الترجمة، ووحدات الترجمة. وقد أطلق النقاش فيني وداريلنت (١٩٥٨) قبل أن يتوسع بعض علماء الترجمة في المسألة، وأن يعالجوا مختلف "طرق" الترجمة حالة حالة (التكييف، والتوضيح، والتعويض، إلخ). وقد اكتشف البعض خلال عملهم "كليات الترجمة" بدراسة "مواد نصية" متوازية، وقابلة للمقارنة، ولكنهم بقوا مع ذلك متمسكين بإشكاليات بالية مثل الأمانة والتصرف في الترجمة.

لقد اهتم علماء الترجمة أخيرا بالإشكاليات المتعلقة بعملية الترجمة بعد أن استوفوا المسائل المتعلقة بالنتاج الترجمي. وأصبح المترجم محور النقاش الدائر: يدور النقاش حول خياراته وقراراته، والمعايير التي تؤثر عمله، والإستراتيجيات التي يتبناها للتفاوض بشأن هذه المعايير. ويتم التركيز على الجودة، وتعريف معايير التقويم على المستوى النصي، وحتى على المستوى الإدراكي. وأصبح المترجم مطالبا بالإجابة عن التساؤلات المطروحة. فالتأمل الترجمي يهدف من الآن فصاعدا إلى الالتصاق بالممارسة. وهذا توجه واعد، نظرا لتعدد المواقف المهنية واختلافها.

(١٤) من أجل التعمق في الموضوع

- حول إشكاليات الترجمة بعامة :
- Baker M. (1992), *In Other Words: A Coursebook on Translation*, London/New York: Routledge.
- حول مسألة الأمانة في الترجمة :
- Hurtado –Albir A. (1990), *La Notion de fidélité en traduction*, Paris: Didier.
- حول مسألة التقويم بعامة :
- House J. (1997), *Translation Quality Assessment: A Model Revisited*, Tübingen: Narr.
- حول مفهوم التعادل بخاصة :
- Pym A. (1995), "European Translation Studies, une science qui dérange, and Why Equivalence Needn't be a Dirty Word", in *Traduction, Terminologie, Rédaction (TTR)*, n° 8 (1), pp. 153-176.

(١٥) اختبار معارفك

- أ) ما الفرق من وجهة نظرك بين المقاربة اللسانية والمقاربة الترجمية للمعنى؟
- ب) لماذا يتم الاستمرار في اعتبار التعادل مفهوما أساسيا في علم الترجمة على الرغم من الانتقادات الموجهة له؟
- ج) لماذا يبرز دائما مفهوم "الأمانة" بانتظام في النقاش الدائر حول الترجمة؟
- د) يرى بعض علماء الترجمة أن التكييف مفهوم "شائع". لماذا؟
- هـ) لماذا يتمسك علماء الترجمة بتعريف "أنماط" للترجمات؟
- و) إلى أي مدى يعتبر وجود كليات الترجمة أمرا مبررا؟
- ز) إن مفهوم "القرار" موضع جدال. ما الذي يقرره المترجم في الترجمة عمليا؟
- ح) ما الإستراتيجيات الرئيسة الملاحظة على مدى التاريخ؟
- ط) ما الفرق من وجهة نظرك بين مفهوم "المعايير" والمقاربة "المعيارية" للترجمة؟
- ي) لماذا تعتبر إدارة الجودة أمرا جوهريا في النشاط الترجمي؟